

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9309

الثلاثاء، 25 نيسان/أبريل 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد لافروف/السيد نيينزيا/السيد فيرشنين (الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إكوادور السيد بريس لوسي
	ألبانيا السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة السيد المرر
	البرازيل السيد دي ألميدا فيليو
	سويسرا السيد هاوري
	الصين السيد جانغ جون
	غابون السيد بيانغ
	غانا السيد أغيمان
	فرنسا السيد دو ريفيير
	مالطة السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودورد
	موزامبيق السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org (AB-0601), Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-11631 (A)



افتُتِحت الجلسة الساعة 10/03.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أذربيجان والأرجنتين والأردن وإسرائيل وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبنغلاديش وبيرو وتركيا وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وسري لانكا وسيراليون وشيلي والعراق والفلبين وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفيت نام وقطر وكازاخستان وكوبا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب وملديف والمملكة العربية السعودية وموريتانيا وناميبيا والنرويج للمشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين ذات مركز المراقب للمشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بسعادة السيد رياض المالكي.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو كذلك التالية أسماؤهم للمشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد حميد أجيباي أوبلويرو، المراقب الدائم في بعثة منظمة التعاون الإسلامي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد شيخ نينانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وسعادة السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (تكلم بالإنكليزية): قبل أيام، احتفل المسلمون في جميع أنحاء العالم بعيد الفطر، مختتمين شهر رمضان المبارك، الذي تزامن مع عيد الفصح المسيحي وعيد الفصح اليهودي. وللأسف شهدت تلك الفترة المقدسة كذلك - على الرغم من أنها كانت هادئة في معظمها - حوادث عنف مروعة في الأماكن المقدسة وتوترات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، مع تصعيد قصير امتد إلى المنطقة. وعلى الرغم من أنه تم تجنب تصعيد أوسع نطاقا، فإن مع كل عملية خفض للتصعيد، تزداد المخاطر وتصبح الأدوات المتاحة لنا أقل. فالمسار الحالي لا هو مستدام ولا هو حتمي. ويتعين على الأطراف والمنطقة والمجتمع الدولي أن يتصدوا للتحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والمؤسسية الكامنة وراء الصراع. ويجب وضع حد للتدابير الانفرادية والاستقزازات والتحريض التي تمكن من العنف وتمنع التقدم نحو حل الصراع وإنهاء الاحتلال.

وإجمالا، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة 17 فلسطينيا، من بينهم طفلان، وأصاب 200 فلسطيني، من بينهم أربع نساء و 38 طفلا، بجروح خلال المظاهرات والاشتباكات وعمليات البحث والاعتقال والهجمات والهجمات المزعومة ضد الإسرائيليين وغيرها من الحوادث. وأصاب المستوطنون الإسرائيليون أو غيرهم من المدنيين 39 فلسطينيا آخر، من بينهم ثلاث نساء وأربعة أطفال، بجروح في هجمات إطلاق نار وإلقاء حجارة وحوادث أخرى.

وقتل أربعة مدنيون إسرائيليون، من بينهم امرأتان وطفل، وأصيب 31 آخرون، من بينهم امرأتان وطفل و 12 من أفراد قوات الأمن الإسرائيلية، على يد فلسطينيين في هجمات إطلاق نار ودهس واشتباكات وإلقاء حجارة وزجاجات حارقة وغيرها من الحوادث. وبالإضافة إلى ذلك، قتل مواطن أجنبي وجرح سبعة أجانب.

وتم الاحتفال بفترة العيد بشكل سلمي إلى حد كبير، مع ملايين الزوار المسلمين إلى مجمع الأقصى خلال شهر رمضان، وهو أعلى

بين الشرطة الإسرائيلية والمصلين المسيحيين الأرثوذكس الذين حاولوا دخول كنيسة القيامة في البلدة القديمة بالقدس لحضور مراسم ظهور النور المقدس التي تجاوزت حد الحضور الذي فرضته السلطات الإسرائيلية، بحجة مخاوف تتعلق بالسلامة. وانتقدت البطريركية اليونانية وقادة الكنيسة الآخرون القيود المفروضة على الزوار، مشيرين إلى أنها منخفضة بشكل غير مبرر وتنتهك الوضع الراهن.

واستمرت أعمال العنف الأخرى في الضفة الغربية المحتلة وفي إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ووقع العديد من الضحايا الفلسطينيين في العمليات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة ألف من الضفة الغربية المحتلة والاشتباكات اللاحقة، التي كان بعضها مسلحا. وفي 16 آذار/مارس، دخلت قوات إسرائيلية متحركة جنين، مما أسفر عن وقوع اشتباكات. أطلقت القوات الإسرائيلية النار وقتلت أربعة فلسطينيين، من بينهم أحد المارة البالغ من العمر 14 عاما. وزعمت حماس والجihad الإسلامي الفلسطيني أن اثنين من الأفراد المقتولين عضوان في جناحيهما المسلحين.

وفي البلدة القديمة بالقدس، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على رجل من عرب إسرائيل في 1 نيسان/أبريل فأردته قتيلا بالقرب من أحد مداخل الأماكن المقدسة في ظروف هي محل خلاف. وفي 7 نيسان/أبريل، قتلت شقيقتان إسرائيليتان من أصل بريطاني، أصغرهما فتاة تبلغ من العمر 15 عاما، في هجوم بإطلاق النار في الضفة الغربية على يد جنّة في سيارة تحمل لوحات فلسطينية. وأصيب والدتهما بجروح خطيرة في الهجوم وتوفيت بعد ثلاثة أيام. ولم يتم القبض على أي شخص.

وفي اليوم نفسه، قتل مواطن إيطالي في تل أبيب، وأصيب سبعة آخرون من الإيطاليين والبريطانيين، فيما قالت الشرطة الإسرائيلية إنه هجوم دهس نفذه رجل من عرب إسرائيل، قتل برصاص الشرطة في مكان الحادث. واعترضت عائلة المتهم بارتكاب الجريمة على مزاعم الدهس.

في يوم 10 نيسان/أبريل، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار باتجاه فتى فلسطيني يبلغ من العمر 15 عاما وقتلته خلال عملية اعتقال

رقم منذ سنوات عديدة. بيد أن مواجهات اندلعت في الأماكن المقدسة في القدس، في 4 و 5 نيسان/أبريل، عندما دخلت قوات الأمن الإسرائيلية قاعة صلاة القبلي في المسجد الأقصى وقامت بإبعاد الفلسطينيين المتحصنين داخلها بالقوة. واستخدمت قوات الأمن الإسرائيلية قنابل الصوت وضربت الفلسطينيين بالهراوات والبنادق وأطلقت الرصاص المعدني المغلف بالمطاط، بينما أشعل بعض الفلسطينيين داخل المسجد الألعاب النارية وقذفوا حجارة على قوات الأمن الإسرائيلية.

وجاءت هذه التطورات في أعقاب دعوات استغزائية وتحريض من عدة أطراف. ودعا المتطرفون الإسرائيليون اليهود إلى طقوس الأضحيات بالحيوانات في الأماكن المقدسة. ودعت حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية المسلحة الفلسطينيين إلى الذهاب إلى الأقصى لمقاومة هذه الأعمال. وكما هو الحال في السنوات السابقة، منعت الشرطة الإسرائيلية محاولات تقديم الأضاحي في باحات المسجد، واعتقلت إسرائيليين اثنين على الأقل.

وفي أعقاب تلك الأحداث التي وقعت في الأماكن المقدسة، أطلق المقاتلون في غزة ولبنان يومي 4 و 5 نيسان/أبريل عشرات الصواريخ باتجاه إسرائيل. وفي حين اعترض نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي بعضها، سقطت 46 منها في إسرائيل، مما تسبب في إصابة شخص واحد وإلحاق أضرار بالمتلكات. وكان القصف القادم من لبنان هو الأشد منذ عام 2006. وشن جيش الدفاع الإسرائيلي غارات جوية في غزة وجنوب لبنان في 7 نيسان/أبريل، استهدفت ما قيل إنها أهداف تابعة لحماس. ولحقت الأضرار بمستشفى للأطفال وعيادة صحية في غزة. ومع ذلك، لم يبلغ عن وقوع إصابات. ودان رئيس الوزراء اللبناني إطلاق الصواريخ باتجاه إسرائيل. وساعدت جهود الأمم المتحدة الرامية إلى خفض التصعيد، فضلا عن التنسيق والاتصال بين الطرفين وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على استعادة الهدوء.

واعتبارا من 12 نيسان/أبريل، حظرت السلطات الإسرائيلية زيارات غير المسلمين إلى الموقع في الأيام الأخيرة من شهر رمضان، تماشيا مع الممارسة المعتادة. في 15 نيسان/أبريل، اندلعت مواجهات

وفي 19 آذار/مارس، اجتمع مسؤولون كبار، مصريون وأردنيون وإسرائيليون وفلسطينيون ومن الولايات المتحدة في شرم الشيخ، مصر، لمواصلة مناقشة التفاهات التي تم التوصل إليها في العقبة، الأردن، في 23 شباط/فبراير. وانطلاقاً من روح الاتفاقات التي تم التوصل إليها في العقبة وشرم الشيخ، أحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الحالة، واتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ البيانات المشتركة. وما زلت منخرطاً عن كثب مع جميع الأطراف المعنية لتهدئة التوترات ورسم طريق سياسي للمضي قدماً.

وفيما يتعلق بالتطورات المتعلقة بالمستوطنات، أعلنت السلطات الإسرائيلية في 22 آذار/مارس عن مناقصات لبناء 940 وحدة سكنية في المستوطنات في المنطقة (ج) و 89 وحدة في القدس الشرقية. وفي 10 نيسان/أبريل، انضم وزراء وأعضاء في الحكومة الإسرائيلية إلى أكثر من 15 000 مستوطن ومدني إسرائيلي آخرين في مسيرة مشددة الحراسة إلى بؤرة إفياتار الاستيطانية غير القانونية، في شمال الضفة الغربية، مطالبين الحكومة بإضفاء الشرعية عليه بموجب القانون الإسرائيلي. وأكرر أن جميع المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وأنها تشكل عقبة كبيرة أمام السلام. وأدعو جميع الأطراف إلى تجنب التدابير والاستفزات الانفرادية، مثل هذه المسيرة، التي يمكن أن تزيد من تأجيج التوترات.

ولا تزال عمليات هدم ممتلكات الفلسطينيين ومصادرتها تشكل مصدر قلق بالغ. خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، هدمت السلطات الإسرائيلية 11 مبنى يملكه فلسطينيون في المنطقة (ج) وثمانية مبان في القدس الشرقية أو صادرتها أو أجبرت أصحابها على هدمها، مما أدى إلى تهجير 14 فلسطينياً، من بينهم سبعة أطفال - وهو انخفاض نسبي يعكس انخفاضاً خلال شهر رمضان، كما هو الحال في السنوات السابقة. وقد نُفذت عمليات الهدم بسبب عدم وجود تصاريح بناء صادرة عن إسرائيل، وهو أمر يكاد يكون من المستحيل على الفلسطينيين الحصول عليه. في 3 أبريل/نيسان، أصدرت

وما تلاها من اشتباكات في مخيم عقبة جبر للاجئين بالقرب من أريحا. وقال شهود عيان إن الصبي كان من المارة، بينما قال الجيش الإسرائيلي إن الجنود ردوا بإطلاق النار بعد تعرضهم لإطلاق النار.

كما ظلت مستويات العنف المرتبط بالمستوطنين مرتفعة. وظلت حوارة نقطة اشتعال. وفي 25 آذار/مارس، نفذ فلسطينيون هجوماً بإطلاق النار في البلدة، مما أدى إلى إصابة جنديين إسرائيليين بجروح. ودخل المستوطنون الإسرائيليون البلدة في اليوم نفسه ومرة أخرى في 27 آذار/مارس، وقذفوا حجارة أصابت فلسطينيين بجروح وألحقوا الأضرار بالممتلكات.

في 6 نيسان/أبريل، أطلق مستوطن إسرائيلي النار باتجاه فتى فلسطيني وأصابه بجروح في البلدة القديمة بالقدس. وفي 18 نيسان/أبريل، أطلقت النار على إسرائيليّين وجرحا بينما كانا يستقلان سيارتهما في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية. وفي اليوم التالي، قالت قوات الأمن الإسرائيلية إنها اعتقلت صبياً فلسطينياً يبلغ من العمر 15 عاماً في نابلس اعترف بتنفيذ الهجوم.

أشعر بقلق عميق إزاء أعمال العنف والأعمال التحريضية التي وقعت خلال الأسابيع الماضية، ولا سيما المواجهات العنيفة داخل المسجد الأقصى. وأحث مرة أخرى على احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، بما يتماشى مع الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية.

وأدين الإطلاق العشوائي للصواريخ باتجاه المراكز السكانية الإسرائيلية. وأكرر التأكيد على أن أعمال الإرهاب واستهداف المدنيين أمر بغض، ويجب أن يدينه الجميع ويرفضونه. ويجب محاسبة جميع مرتكبي العنف وتقديمهم إلى العدالة على وجه السرعة.

ويجب أن تمارس قوات الأمن أقصى قدر من ضبط النفس وألا تستخدم القوة المميتة إلا عندما يكون ذلك حتمياً لحماية الأرواح.

إنني أشعر بالفزع لأن الأطفال ما زالوا يقعون ضحايا للعنف. فالأطفال لا يجب أن يكونوا أبداً أهدافاً في أعمال العنف ولا يجب استغلالهم أو تعريضهم للأذى.

علاقاتها الاقتصادية والإدارية. ويتيح الاجتماع المقبل للجنة الاتصال المخصصة في بروكسل في أوائل أيار/مايو فرصة لإحداث تحول استراتيجي في هذا الاتجاه. كما أن التصدي لهذه التحديات المباشرة يمكن أن يوفر زخما تمس الحاجة إليه نحو إعادة إنشاء أفق سياسي مؤاتٍ لحل الدولتين.

وأحث الإسرائيليون والفلسطينيين ودول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع على إظهار روح القيادة وإعادة الانخراط والعمل بشكل جماعي في السعي إلى تحقيق السلام بهدف إنهاء الاحتلال وحل النزاع وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة، سعيا إلى تحقيق رؤية دولتين - إسرائيل ودولة فلسطين مستقلة وديمقراطية ومتصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء وذات سيادة - تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس حدود ما قبل عام 1967، والقدس عاصمة للدولتين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد المالكي (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنيئ الاتحاد الروسي على توليه رئاسة مجلس الأمن وأن أعرب عن تقديرنا لقراركم عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري وشكري لجميع البلدان التي ستتكم اليوم دفاعا عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني. وأشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

قال محمود درويش، شاعرنا الوطني والعالمي:

”أعلم أنكم يا سادة الكلمات لستم بحاجة إلى البلاغة أمام

بلاغة الدم. لذلك، ستكون كلماتنا بسيطة مثل حقوقنا“.

ولذلك، فقد أتيت إلى هذه القاعة برسائل واضحة.

قبل خمسة وسبعين عاما، عانى شعبنا من النكبة. والنكبة هي كلمة مكونة من خمسة أحرف تعني الكارثة وتشمل نزع ملكية وتشريد

المحكمة العليا الإسرائيلية حكما ضد إخلاء أسرة فلسطينية من منزلها في حي سلوان بالقدس الشرقية، منهية بذلك معركة قانونية استمرت 30 عاما. وأدعو السلطات الإسرائيلية إلى إنهاء تشريد الفلسطينيين وطردهم والموافقة على خطط إضافية تمكن الفلسطينيين من البناء القانوني وتلبية احتياجاتهم الإنمائية.

وبالانتقال إلى المنطقة، في الجولان، أفاد الجيش الإسرائيلي، في الفترة من 8 إلى 9 نيسان/أبريل، أن ستة صواريخ أطلقت من سورية باتجاه إسرائيل ورد عليها بنيران المدفعية والغارات الجوية، مستهدفا مواقع في سورية، بما في ذلك مواقع للجيش السوري. وكانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على اتصال بقوات الدفاع الإسرائيلية والسلطات السورية لتهدئة الحالة، وحثتهما على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام وقف إطلاق النار، وفقا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات لعام 1974. ولم يبلغ عن وقوع إصابات.

في خضم تدهور الوضع على أرض الواقع، لا تزال السلطة الفلسطينية تواجه تحديات مالية ومؤسسية كبيرة. وفي الوقت نفسه، تواجه وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تقدم الدعم للشعب الفلسطيني، بالتنسيق والتكامل مع السلطة الفلسطينية، نقصا كبيرا في التمويل، ولا سيما برنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، مما يؤثر على تقديم الخدمات الأساسية. إنني أشعر بقلق بالغ إزاء الإغلاق المطول للمدارس والعيادات الصحية التابعة للأونروا في الضفة الغربية، حيث يضرب معلمو السلطة الفلسطينية والأونروا، فضلا عن موظفي الأونروا الصحيين، منذ أسابيع، مما يؤثر على الأطفال في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وينبغي أن يبذل الطرفان والمجتمع الدولي جهودا لنقوية المؤسسات الفلسطينية، وتحسين الحكم، ودعم الصحة المالية للسلطة الفلسطينية. ويجب أن تكون هذه الخطوات جزءا من جهد سياسي أوسع يعالج الدوافع الكامنة وراء الصراع، ويوفر المجال وإمكانية الوصول اللازمين لنمو الاقتصاد الفلسطيني، ويشجع الأطراف على تحديث

القواعد واضحة. ونحن الآن بحاجة إلى العزم على إنفاذها. بالأمس تكلمت وفود عديدة في هذه القاعة عن هذه الحقيقة البديهية: لا بد من التمسك بالقانون الدولي (انظر S/PV.9308 و (resumption). (S/PV.9308) كما تحدثوا عن الالتزامات والمساءلة والمسؤولية الجماعية.

وليس هناك ما يقوض سلطة القانون الدولي ومصاديقه أكثر من الكيل بمكيالين والانتقائية والفصام. كيف تحاسب إسرائيل على خرق القانون والميثاق وعدد لا يحصى من قرارات الأمم المتحدة على مدى عقود وعقود؟ كم عدد المسؤولين الإسرائيليين الذين خضعوا للمساءلة بأي شكل من الأشكال عن متابعة المستوطنات الاستعمارية على أرضنا، وعن تهجير شعبنا قسرا، وعن استهداف مدنيين وشن هجمات عشوائية ضدهم، وعن هدم المنازل والمباني التي مولها العديد من أعضاء المجلس؟ ما هي العقاقب التي واجهوها؟

هل يريد الأعضاء أن يعرفوا لماذا لا تلقى إعلانات مجلس الأمن ودعاياته أي استجابة؟ فهي لا يلتفت إليها لسبب واحد بسيط، هو الإفلات من العقاب. هل يريد الأعضاء أن يعرفوا كيف وصل العنصريون إلى السلطة على أساس برنامج استعماري وعنصري أصبح الآن سياسة حكومية رسمية؟ ومرة أخرى، فإن الجواب هو الإفلات من العقاب. هل هناك أي مكان آخر في العالم حيث يدين أعضاء المجلس جميع الأعمال غير القانونية التي تقوم بها سلطة قائمة بالاحتلال ثم يقولون للشعب الرازح تحت احتلالها إن وجوده وحقوقه تخضع بالكامل في النهاية لحسن نية مضطهديهم؟

إننا لا نعتبر الدعم الذي قدمه المجتمع الدولي لشعبنا على مر السنين، بما في ذلك لاجئو فلسطين من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أمرا مسلما به. ونحن لا نعتبر الدعم المقدم لمؤسساتنا الوطنية أمرا مفروغا منه. ونحن لا نعتبر الدعم المقدم لجهود السلام عندما كانت جارية أمرا مسلما به. نحن لا نعتبر الجهود اليومية لكبح جماح شهية إسرائيل الاستعمارية أمرا مفروغا منه. وهذا الاستثمار من أجل حرية شعب واحد والسلام لجميع الشعوب يستحق الحماية.

أمة بأكملها. بين عشية وضحاها بالكاد، أصبح ثلثا شعبنا لاجئين. وبعد مرور خمسة وسبعين عاما، لا تزال النكبة مستمرة. وإنكار حقوقنا وتشريد شعبنا واستبداله لا يزال جاريا بهدف واحد يُسعى إلى تحقيقه في وضوح النهار، ألا وهو الضم. لقد آن الأوان لوضع حد للنكبة.

هذه هي أزمة اللاجئين الأطول أمدا في العالم. إنه أطول إنكار للحقوق الوطنية والجماعية والفردية أمدا في العالم. إنها أزمة الحماية الأطول أمدا في العالم. إنه أطول احتلال لإقليم بأكمله في التاريخ الحديث. لذلك، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لا يزال ذلك مستمرا؟ هل للافتقار إلى القواعد أم لغياب العزيمة؟ القواعد واضحة. والنظام الدولي القائم على القانون برمته يستند إلى مبادئ أساسيين لا يُسمح بأي انتقاص منهما: حق الشعوب في تقرير المصير وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. وليس ثمة انتهاكات لهذه القواعد أكبر من العدوان والضم.

والمجتمع الدولي لا يتمتع بإمكانية ضمان احترام القانون الدولي فحسب، بل تقع على عاتقه أيضا مسؤولية القيام بذلك، بغض النظر عن هوية الجناة وعن هوية الضحايا. ولو تم التمسك بميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، لكان السلام قد ساد في فلسطين منذ زمن بعيد، بدلا من الاحتلال والفصل العنصري. هذا كل ما نطلبه: التمسك بميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

ويجب أن نعرب عن امتناننا لموقف المجتمع الدولي الواضح الذي لا لبس فيه والذي يدين انتهاكات القانون الدولي ويدعم السلام العادل والدائم وفقا للمرجعيات المعترف بها دوليا. وقد يكون هذا هو الإجماع الدولي الأكثر رسوخا وصلابة واتساقا بشأن أي نزاع في العالم. ما الذي يفسر إذن أن هذا التوافق في الرأي لم يغير الواقع على الأرض؟

الواقع على الأرض هو نتيجة الفشل وليس القدر. ولئن كان المجتمع الدولي قد اتخذ مواقف واضحة، فإنه لم يدعمها باتخاذ إجراءات حاسمة. لماذا عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذ موقفا ولكن لا يمكنه التصرف بناء عليه؟

في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأنها تنوي حقا جعل ضمها للقدس أمرا دائما وأن غور الأردن ومعظم الضفة الغربية سيضمها المصير نفسه. وستقول أيضا أنها ستواصل حصارها لمليون فلسطيني في قطاع غزة لعقود.

ستقول أيضا أنها لا تؤيد حل الدولتين وأن من حقها أن تقتل الفلسطينيين وأنه لا أحد يستطيع أن يحدثها بما ينبغي أن تفعله، بل إن عليها أن تقول للجميع ما ينبغي أن يفعله. وستوبخ إسرائيل المجلس وكل عضو في الأمم المتحدة على استناده إلى القانون. وإذا كانت هذه هي الطريقة التي تتعامل بها مع المجلس فتخيلوا كيف تتعامل مع الشعب الرازح تحت احتلالها.

كما ستشرح لنا إسرائيل أن المشكلة لا تكمن في انتهاكها للقانون الدولي والحقوق الأساسية لشعبنا، بل في إثارتنا لهذه المسألة في المحافل الدولية. سيقولون لنا إن عقبة السلام ليست الجرائم المرتكبة ضد شعبنا ولكن سعينا إلى كفالة محاسبة المسؤولين عنها. وبوسع الإسرائيليين أن يكونوا شركاء في السلام بينما ينكرون وجودنا وحقوقنا ويضمون أرضنا ويقتلون شعبنا ويفرضون حل الدولتين. ولكن كيف يمكننا أن نكون شركاء سلام حقيقيين إذا كنا نحتج على تلك الأعمال؟

فالفلسطينيون لا يقتلون بالمئات والآلاف كل عام عن طريق الخطأ. إن الاستخفاف بحياة الفلسطينيين والعزم على إخضاعهم والسيطرة عليهم، فضلا عن الشعور بأن كل ذلك مستحق قد دفع إسرائيل إلى وضع سياسة إطلاق النار بينة القتل التي تؤثر بشكل عشوائي على أطفالنا وشبابنا وفئات كبار السن في جميع أنحاء فلسطين.

ويعيث الجنود والمستوطنون فسادا في شوارعنا ويعيثون بحياتنا وبالتالي فلا أحد يشعر بالأمان في أي مكان أو في أي وقت. فلا أمان في أرضنا ولا في شوارعنا ولا في مساجدنا ولا في كنائسنا ولا في مدارسنا ولا في منازلنا. وليس هناك شعور بالخجل من إعلان أن مجموعة واحدة فقط - هي المجموعة الموجودة بشكل غير قانوني في أرضنا - هي التي يحق لها الاستفادة من جميع الامتيازات بينما ينبغي

هناك تهديدان يلوحان في الأفق. ويتمثل التهديد الأول في تسريح المجتمع الدولي ريثما تصبح الأطراف مستعدة لصنع السلام؛ ولهذا، ليس هناك الكثير مما يمكننا القيام به. ويتمثل التهديد الثاني في إحباط معنويات المجتمع الدولي؛ لهذا، لا توجد طريقة لممارسة ضغط كاف على إسرائيل لتغيير المسار. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد بديل عن حل الدولتين، وما زلنا ملتزمين به، ولكن للأسف فإن الظروف ما عادت تمكننا من إنقاذه.

ومن شأن هذه النبوءات التي تحقق ذاتها أن تضمن استمرار تشكيل الواقع على الأرض وفقا لإرادة المستوطنين الاستعماريين، عوضا عن إرادة صانعي السلام. قلنا قبل قليل إن المستوطنين لن يستولوا على الأراضي الفلسطينية فحسب، بل سيسيظرون على السياسة الإسرائيلية أيضا. سوف يحولون النزاع السياسي القابل للحل إلى نزاع ديني دائم. هذا ما وصلنا إليه. وبغض النظر عن مدى صعوبة تدخل أي شخص واتخاذ إجراء جريء اليوم، عليك أن تصدق قولنا بأن ثمن النقاعس عن العمل أعلى بكثير بالنسبة للشعب الفلسطيني وغيره.

عليه قررنا ألا ندخر جهدا لأجل تحقيق السلام. إننا نرحب بأي مبادرات تحظى بالشرعية الدولية كما نعرب عن استعدادنا ورغبتنا دائما في الاجتماع مع الآخرين واستكشاف جميع السبل لوضع حد للتدابير الانفرادية غير المشروعة واستعادة الأفق السياسي وفقا للمرجعيات المعترف بها دوليا. وما زلنا ملتزمين بالوفاء بتعهداتنا واتباع طريق سلمي في المضي إلى الأمام.

إننا نفعل ذلك لأننا نعلم البديل. كما نقدر جميع الجهود المبذولة لإنقاذ حياة الفلسطينيين وتحسينها، ولكنها ليست بديلا للحل السياسي. ولا يمكننا التعايش معا تحت الاحتلال، ومن المستحيل أن يكون هناك نظام قائم على القانون الدولي لبقية العالم ونظام قائم على المفاوضات أو نظام تفرضه السلطة المحتلة على فلسطين. وينبغي أن تسعى المفاوضات إلى التوصل إلى اتفاق على كيفية تأييد القانون عوضا عن كيفية ضمان خرقه بشكل دائم.

ستشعر إسرائيل بالغضب من أنها ربما تخضع لنفس المعايير التي نتبعها جميعا. وستقول دون حياء أن لمستوطنيتها الحق في العيش

و 194 (د-3) وتواصل انتهاك الميثاق أن تحظى بالعضوية بينما يستمر حرماننا نحن الذين نحترم ميثاق الأمم المتحدة منها؟

لقد أكد المجلس مرارا وتكرارا ضرورة حماية جميع المدنيين. وإذا نلتزم بذلك المبدأ لا يزال شعبنا بحاجة إلى الحماية الدولية. ولئن كان لأي من كان حق التمتع بالأمن في الأرض الفلسطينية المحتلة فإنه الشعب الفلسطيني.

إن الجميع يعارضون المستوطنات لأنها تحرمنا من أرضنا ومواردنا وتحول دون أي فرصة للسلام. عليه يجب أن نحظر المنتجات الناشئة عن المستوطنات ونحظر التجارة معها فضلا عن معاقبة أولئك الذين يجمعون الأموال لصالح المستوطنات وأولئك الذين يدعمونها. ويجب أن ندرج جماعات المستوطنين بوصفها منظمات إرهابية تقتل وتشوه وتضرم النار في الممتلكات أمام العالم بأسره لأنها واثقة من أنها لن تخضع للمساءلة. ويجب أن نشترط إقامة العلاقات مع إسرائيل - بالأفعال وليس الأقوال - بالالتزام بالقانون الدولي والسلام. ويجب أن نتخذ التدابير اللازمة لوقف إجراءات الضم وإنهاء الاحتلال؟

ويجب علينا تشكيل جبهة جماعية للدفع باتجاه السلام واتخاذ المبادرات ومساءلة الأطراف إذا لم تنفذ الإرادة الدولية المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي قرارات الأمم المتحدة. ويجب علينا دعم جميع الجهود المبذولة لدعم القانون الدولي بدلا من عرقلة بدء محكمة العدل الدولية.

اختصار يجب علينا حفز الحرية والعدالة والسلام وردع القمع والاحتلال الدائم والضم. لقد ظل السلام بعيد المنال لوقت طويل، لكننا نراه قريبا في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): في كل مرة تطأ قدمي فيها هذه القاعة لحضور هذه المناقشات المفتوحة، أعد نفسي ذهنياً للتحيز والأكاذيب واستهداف إسرائيل - الديمقراطية الليبرالية الوحيدة في المنطقة. غير أن مناقشة اليوم قد تجاوزت كل الحدود. إنني لا أشعر بالرهبة والاستياء حتى أعماق روحي وحسب، بل إنني حزين

أن يستمر حرمان المجموعة الأخرى - السكان الشرعيون في الأرض - من أبسط حقوقها الأساسية.

هناك مبدأ أساسي يقوم عليه القانون الدولي والعدالة الدولية: الردع هو السبيل الوحيد لمنع تكرار الانتهاكات. إن المناقشة الوحيدة التي ينبغي إجراؤها تتمثل في كيفية التصدي بشكل جماعي لردع كل من ينتهك القانون الدولي ويكفل التزام الجميع بالسلام قولاً وفعلاً.

وطالما استمر جنس إسرائيل لثمار احتلالها بينما نواصل نحن دفع الثمن، فإن الضم والفصل العنصري سيظلان الواقع الوحيد الذي نواجهه. لكن إذا جعلنا الاحتلال مكلفا لإسرائيل يمكنني أن أؤكد للمجلس أنه سينتهي، بل سيكفل الشعب الإسرائيلي نفسه إنهائه. ولأن أكثر تحديدا في هذا حتى لا يستطيع أحد القول باستحالة تحقيق السلام. من أين نبدأ إذن؟

أولاً، أحث الجميع على الاعتراف بدولة فلسطين إذا لم يكونوا قد فعلوا ذلك بعد. فكيف يمكن لأي بلد يؤيد حل الدولتين والسلام أن يبرر عدم الاعتراف بعد بدولة فلسطين التي بدونها لا يوجد حل الدولتين نفسه؟ هل انتظرت تلك البلدان اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية قبل أن تعترف بها أم أن اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية دفع إسرائيل إلى أن تحذو حذوها في نهاية المطاف؟ لماذا لم تنتظر تلك البلدان موافقتنا على الاعتراف بإسرائيل، بل واحتاجت إلى إذن إسرائيلي للاعتراف بدولة فلسطين؟ إذا لم تعترف هذه البلدان بدولة فلسطين الآن في وقت تواجه فيه تهديدا كبيرا فمتى ستفعل ذلك؟ هل بعد القضاء على حل الدولتين وقبره؟

لماذا لا يوصي المجلس، الذي يدعو إلى حل الدولتين منذ عقود، بعضوية دولة فلسطين في الجمعية العامة؟ ولا يساورني شك في أن الجمعية العامة ستوافق بمجرد تقديم تلك التوصية هنا في المجلس. وهل هناك طريقة أفضل لتجسيد التأييد الدولي لحل الدولتين من أن تصبح الدولة التي حرمت ظلما من العضوية منذ عام 1948 عضوا في الأمم المتحدة في نهاية المطاف؟ لماذا يحق لإسرائيل التي انتهكت شروط عضويتها نفسها، لا سيما قراري الجمعية العامة 181 (د-2)

للعار، يا للعار. وفي الوقت نفسه، فإن التهديد الحقيقي للمنطقة والعالم - نظام آية الله في إيران - لن يكون كالعادة أكثر من مجرد حاشية في مناقشة اليوم. إن إيران، الدولة الأولى في رعاية الإرهاب، لم تكن قط أقرب إلى أن تصبح قوة نووية مما هي الآن. ولكن من المرجح ألا يُذكر في المجلس التقدم المدمر والخطير لإيران، ناهيك عن إدانته.

لذلك فإنني اليوم، في هذا اليوم المقدس والجليل الذي نحني فيه نحن الإسرائيليين رؤوسنا للجنود وضحايا الإرهاب الـ 28 468 الذين سقطوا، أرفض المشاركة في هذه المهزلة السخيفة. بدلاً من ذلك، سأعتمد هذه الفرصة لإحياء ذكرى ضحايا الإرهاب الفلسطيني في العام الماضي وأولئك الذين سقطوا أثناء أداء واجبهم: يوناتان هافاكوك، بوعاز غول، أورين بن يفتاح، نعم راز، بار فلاح، نوح لازار، إيدو باروخ، رونين حنانيا، شالوم صوفر، موتي أشكنازي، تامير أفيخاي، مايكل لاديغن، أرييه شوباك، إيلي مزراحي، ناتالي مزراحي، رافائيل بن إلياهو، أشير ناتان، شاول حاي، إيليا سوسانسكي، إيرينا كورولوف، شمعون معطوف، ألتير شلومو لادرمان، ياكوف بيلينغ، أشير بيلينغ، أسيل سواعد، ياغل يانيف، هيلل يانيف، إيلان غانيلز، أوريس كار، أليساندرو باريني، مايا دي، رينا دي ولوسي دي. وإذا رفض المجلس احترام ذكراهم، فسأهدي هذا الخطاب إليه. وأشعل هذه الشمعة لتكريمهم، ولتكن ذكراهم مباركة. أنا أسف، لكنني أرفض قضاء هذا اليوم المقدس في الاستماع إلى الأكاذيب والإدانة. هذا النقاش المفتوح يدنس ذكرى الذين سقطوا، وإسرائيل لن تشارك فيه.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

يمرّ الشرق الأوسط بتحول عميق يتكشف بطريقة متناقضة للغاية. إن المطلوب أكثر من أي وقت مضى هو تحسين العلاقات بين دول المنطقة، وتحقيق الاستقرار في مناطق النزاع، وتكثيف الجهود لحلها سياسياً ودبلوماسياً على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وموقفنا في هذا الصدد محدد في مفهوم السياسة الخارجية الروسية الجديد، الذي اعتمدته الرئيس بوتين مؤخراً. ونولي الأولوية لإنشاء

للعافية. فالיום واحد من أقدس أيام السنة بالنسبة لدولة إسرائيل. اليوم هو يوم الذكرى - يوم الشهيد لإحياء ذكرى جنودنا الذين سقطوا وضحايا الإرهاب، واليوم الذي يتذكر فيه كل إسرائيلي أولئك الذين دفعوا أكبر ثمن أثناء الدفاع عن الوطن اليهودي. إنه يوم حداد وطني لا مثيل له في إسرائيل. تدوي صفارتا إنذار، واحدة في المساء والأخرى في الصباح، في جميع أنحاء البلاد، مما يؤدي إلى توقف جميع الأنشطة، حتى حركة المرور، حتى يتمكن كل إسرائيلي من الوقوف دقيقتي صمت حداداً. وتغلق جميع المطاعم والمقاهي والمحلات التجارية أبوابها، في حين تمتلئ المقابر العسكرية بمئات الآلاف من الزوار الذين يعبرون عن احترامهم. وتخصص البرامج التلفزيونية للأفلام والأشرطة التي تروي أولئك الذين سقطوا، بينما تنفرد قناة كاملة بعرض أسماء كل واحد من الأبطال الذين سقطوا. يحمل هذا اليوم قدسية للإسرائيليين أكثر من أي يوم آخر من أيام السنة.

وقدما طلبات عديدة لتغيير موعد مناقشة اليوم المفتوحة، واصفين الأهمية البالغة لهذا اليوم. ولكن من المفجع أن مجلس الأمن رفض أن يترحز. غير أن قرار عقد هذه المناقشة اليوم من بين جميع الأيام لا يعمل إلا على أن يثبت أكثر ما يعرفه الإسرائيليون بالفعل ويشعرون به تجاه هذه المنظمة المتحيزة. ماذا كنتم لتفعلوا، سيدي الرئيس، لو انعقد المجلس في 9 أيار/مايو يوم النصر على النازيين لاستهداف وإدانة الاتحاد الروسي وجنودكم؟ واليوم، في هذا اليوم المقدس، يتذكر كل إسرائيلي أولئك الأبناء والبنات الشجعان، والإخوة والأخوات، والأمهات والآباء والأصدقاء الأعزاء الذين فقدوا حياتهم دفاعاً عن إسرائيل. ومع ذلك، بينما يحزن الإسرائيليون، سيستمع المجلس كالعادة إلى المزيد من الأكاذيب الصارخة التي تدين دولة إسرائيل وتصورها زوراً على أنها أصل جميع مشاكل المنطقة.

وهذا بعيد جداً عن الحقيقة. فالسبب الوحيد لعدم حلّ هذا النزاع بعد هو أن الفلسطينيين يرفضون قبول وجود إسرائيل في حدّ ذاته - الدولة اليهودية. لقد أثبتوا ذلك برفضهم كل مبادرة سلام وبغسل أدمغة أطفالهم وتحريضهم على الإرهاب وكراهية اليهود وقتلهم - يا للعار، يا

ممثل ذلك البلد من فوره. ويزيد الحالة تفاقمًا للهجمات الإسرائيلية على سورية - التي وقع منها بالفعل ما لا يقل عن 10 هجمات هذا العام - بما في ذلك قصف مطار حلب الدولي، وهو المطار المستخدم لإيصال المعونة الإنسانية إلى ضحايا الزلزال المدمر الذي وقع في 6 شباط/فبراير. وازداد عدد الحوادث على الخط الأزرق مع لبنان، بما في ذلك أكبر تبادل لإطلاق الصواريخ منذ عام 2006.

ولا يزال السبب الرئيسي لاندلاع العنف بانتظام بين الفلسطينيين وإسرائيل هو التدابير الانفرادية الرامية إلى خلق حقائق لا رجعة فيها على أرض الواقع واستخدام القوة لحماية تلك الحقائق. ولا يمكننا أن نصمت أمام السرعة القياسية التي تبني بها إسرائيل المستوطنات، فضلاً عن إضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية ومصادرة الأراضي وهدم المنازل والاعتقالات التعسفية. كما لا يمكننا أن نغض الطرف عن التطرف المتنامي في الشارع الفلسطيني واتساع هوة الخلافات بين الأطراف الفلسطينية الرئيسية، مع ما ينطوي عليه ذلك من احتمال اندلاع مواجهات عنيفة.

في ظل هذه الظروف، ولئن كان من المهم بالطبع معالجة أعراض الحالة المتدهورة والوقاية منها، فمن الضروري تماماً أن يؤكد جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين مجدداً أنه لا يمكن أن يكون هناك بديل لحل الدولتين إذا أُريد أن يمارس الفلسطينيون حقهم في إقامة دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية ولإعمال حق الإسرائيليين في التعايش السلمي والأمن مع جيرانهم وداخل المنطقة ككل. ولا سبيل لكسر الحلقة المفرغة واستعادة الثقة المتبادلة سوى العودة إلى المفاوضات المباشرة بشأن جميع قضايا الوضع النهائي.

ومع ذلك، وبدلاً من المساعدة في استعادة الأفق السياسي، تواصل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي محاولتهما المدمرة للاستعاضة عن السلام الحقيقي بنوع من أنصاف الحلول الاقتصادية وتعزيز التطبيع العربي الإسرائيلي من خلال الالتفاف على إيجاد حل عادل للمشكلة الفلسطينية ومبادرة السلام العربية. وكانت المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط ضحية لجهودهما. وتدعي واشنطن

هيكل مستقر وشامل للاستقرار والتعاون في الشرق الأوسط وتعزيز الحوار بين الأديان والثقافات. ونعتمد تطوير التعاون النشط مع جميع بلدان المنطقة، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي.

ويمكننا أن نرى اهتماماً متزايداً بالمبادرة الروسية لضمان الأمن الجماعي، بمشاركة جميع البلدان الساحلية، سواء الدول العربية أو إيران، بما في ذلك بمشاركة الدائرة الخارجية للدول المؤثرة. ونرحب بالتغييرات الإيجابية التي بدا من الصعب تحقيقها حتى وقت قريب. وأشار في المقام الأول إلى استعادة العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران، من خلال وساطة الصين، وكذلك خطط إعادة سورية إلى الأسرة العربية - وهو أمر عملنا من أجله لفترة طويلة - والتطبيع بين دمشق وأنقرة، الذي بدأ بمساعدة روسيا، باستخدام مزايا صيغة أستانا. بالإضافة إلى ذلك، وبفضل المبادرات التي حددتها الرياض إلى حد كبير، شهدنا اتخاذ إجراءات استباقية لتسريع تسوية النزاع الدموي في اليمن.

وفي الوقت نفسه، نشير مع بالغ الأسف والقلق إلى أن المشكلة الفلسطينية لا تزال على هامش تلك التطورات الإيجابية. وكان هدفنا من عقد مناقشة اليوم المفتوحة هو لفت الانتباه إلى الارتفاع غير المسبوق في التوترات والعنف في منطقة النزاع العربي - الإسرائيلي. ونعتقد أن من الضروري أكثر من أي وقت مضى إعادة التأكيد على القواسم المشتركة للتسوية في الشرق الأوسط، على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلاً عن وقف خطر حدوث مواجهة مسلحة أخرى وتوفير أفق سياسي لاستئناف عملية السلام.

لقد أدت التطورات في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وعلى خط فض الاشتباك بين إسرائيل ولبنان وسورية إلى زيادة التوترات إلى مستوى خطير للغاية. ومنذ بداية العام، أدت التوغلات العسكرية في جنين وأريحا ونابلس وحوارة والاشتباكات بسبب انتهاك وضع الأماكن المقدسة إلى مقتل أكثر من 100 فلسطيني وجرح الآلاف. كما أن عدد الضحايا الإسرائيليين أخذ في الازدياد، كما ذكر

في حلها تقع ضحية المعايير المزدوجة والغرائز الاستعمارية للغرب، مدفوعة بمصالحه الأنانية لإملاء مطالبه على العالم بأسره، متجاهلا ثقافة الشعوب الأخرى وتقاليدها ومستنهزنا بالقانون الدولي.

أود، بعد إذنكم، أن أستشهد بجزء صغير من مقابلة أجراها وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن مع الصحفي وولف بليتزير على

شبكة "سي.إن.إن" في 8 شباط/فبراير 2021

(تكلم بالإنكليزية)

إذ قال جوابا على سؤال بشأن مرتفعات الجولان،

"حسنا، بغض النظر عن الجوانب القانونية لهذه المسألة، من الناحية العملية، فإن الجولان هام جدا لأمن إسرائيل. وطالما أن الأسد في السلطة في سورية وطالما أن إيران موجودة في سورية، فإن الميليشيات المدعومة من إيران، ونظام الأسد نفسه - كل هذا يشكل تهديدا أمنيا كبيرا لإسرائيل، ومن الناحية العملية، فإن السيطرة على الجولان في هذا الوضع، كما أعتقد، لا تزال ذات أهمية حقيقية لأمن إسرائيل. أما المسائل القانونية فشيء آخر".

(تكلم بالروسية)

إنني لا أصدر أي أحكام قيمية هنا. لقد استشهدت ببساطة بتصريح أنتوني بلينكن، الذي ذكر كلا من "بغض النظر عن الجوانب القانونية" وأن "المسائل القانونية شيء آخر". الآن، أصبحت لدينا فكرة عن كيفية تنفيذ القرارات وكيف يحدد الناس مواقفهم داخل منظمتنا.

وفي ظل هذه الظروف، أعتقد أن دور الأمم المتحدة بوصفها ميسرا للدبلوماسية المتعددة الأطراف يكتسي أهمية خاصة. ونحث قيادة الأمانة العامة والأمين العام نفسه على إيلاء اهتمام وثيق لضمان الامتثال لقرارات مجلس الأمن، وبطبيعة الحال، لا سيما القرارات ذات الصلة بالتسوية في الشرق الأوسط. ونود أيضا أن نرى الأمين العام يقوم بواجباته على نحو أكثر نشاطا بوصفه منسقا للمجموعة الرباعية دون انتظار الإذن. وقد بادر الأمين العام مؤخرا بعقد اجتماع في أوائل

الآن أنها الراعي الوحيد لعملية السلام في الشرق الأوسط دون الخجل من حقيقة أنها فقدت منذ فترة طويلة الحياد والنزاهة المطلوبين من وسيط نزيه، خاصة بعد القرارات المعروفة لإدارة ترامب التي تتعارض بشكل مباشر مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتي لم تلغها إدارة بايدن.

هناك سبب يجعل عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن - وليس القرارات

المتعلقة بقضايا الشرق الأوسط فحسب - يستحق اهتماما خاصا. فمنذ وقت ليس ببعيد، بذلت الولايات المتحدة وحلفاؤها جهودا كبيرة لضمان طرح الأمر للمناقشة في الجمعية العامة في كل مرة يُستخدم فيها حق النقض في مجلس الأمن. ولم نعترض على ذلك، على الرغم من أن الفكرة برمتها استهدفت روسيا بوضوح. ومع ذلك، ليس لدينا ما نخفيه. فعندما نمارس حق النقض، نشرح الأسباب بوضوح ولا مشكلة لدينا في تكرار كلامنا في الجمعية العامة. ولكن، وهذا هو بيت القصيد: إن استخدام حق النقض حق غير قابل للتصرف - وهو جزء مكتمل الأركان من الآليات المكرسة في الميثاق - واستخدام حق النقض لا ينتهكه بأي شكل من الأشكال.

ومن ناحية أخرى، فإن عدم الامتثال لقرارات مجلس الأمن يشكل

انتهاكا للميثاق، وحسبما أعتقد، للمادة 25 من الميثاق التي تلزم الجميع بالتقيد بقرارات مجلس الأمن. ألم يحن الوقت لأن يفصح أولئك الذين دفنوا القرارات السابقة بشكل سافر عن آرائهم للجمعية العامة؟ وتشمل القرارات التي خربها الغرب قرارات بشأن فلسطين ومرتفعات الجولان والصحراء الغربية وتسوية كوسوفو والبرنامج النووي الإيراني، وبطبيعة الحال، اتفاقات مينسك بشأن أوكرانيا، التي ناقشناها بالتفصيل أمس (انظر S/PV.9308). إن الأمريكيين والأوروبيين يستغلون القضية الأوكرانية بشكل فج، مستخدمين الابتزاز والتهديدات في محاولاتهم لحمل البلدان النامية على الوقوف إلى جانبهم وبالتالي صرف انتباههم عن المشاكل في الشرق الأوسط ومناطق أخرى من جنوب الكرة الأرضية. وهم يقولون: حسنا، سنهزم روسيا وكل شيء سيصبح على ما يرام من تلقاء نفسه. وبسبب ذلك، فإن الأزمات التي طالما رغبت البلدان النامية

السيد المرمر (الإمارات العربية المتحدة): سيدي الرئيس، أود بداية أن أشكركم، معالي سيرغي لافروف، على ترؤسكم هذه المناقشة الرفيعة المستوى. وأشكر أيضا المنسق الخاص السيد تور فينسلاند على إحاطته ومساعدته المتواصلة لتهذبة التوترات.

وأود في مستهل بياني أن أهني الأمة الإسلامية بمناسبة عيد الفطر السعيد. ويسرنا تمكن آلاف المصلين من تأدية صلاة العيد في المسجد الأقصى المبارك بهدوء وسلام، بعيدا عن الأحداث المؤلمة التي شهدناها خلال شهر رمضان حين اعتدت عليهم قوات الشرطة الإسرائيلية في انتهاك لحرمة وقسية دور العبادة وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

وكما أكدنا في مناسبات عديدة ونؤكد مجددا اليوم، إن لمدينة القدس مكانة خاصة لا يجوز المساس بها، بما يعني احترام وضعها التاريخي والقانوني القائم واحترام الوصاية الهاشمية على المقدسات فيها، قولاً وفعلاً.

ونرى أن قرار إسرائيل بمنع المستوطنين من اقتحام المسجد الأقصى خلال الأيام الـ 10 الأخيرة من رمضان قد حال دون المزيد من المواجهات. ولكن يؤسفنا عودة الاضطرابات إلى مدينة القدس بعد هجمات يوم أمس، والتي تعكس حالة الأوضاع المستمرة في التدهور منذ مطلع هذا العام.

ونعرب هنا عن بالغ قلقنا إزاء استمرار أعمال العنف وتزايد الاقتحامات وعمليات الهدم والتجهير بحق الفلسطينيين، والتي تزيد من اشتعال الأوضاع. لتصل بذلك أعداد الضحايا في صفوفهم خلال أول ثلاثة أشهر لهذا العام حوالي 50 في المائة من مجموع ضحايا العام الماضي بأكمله - والذي اعتبر الأكثر دموية منذ حوالي عقدين. كما جاء الهجوم الشنيع على قرية حوارة الفلسطينية ليدق أيضا ناقوس الخطر تجاه طبيعة المرحلة المقبلة، في حال استمرت إسرائيل في تقوية شوكة المستوطنين، وتوفير الحصانة القانونية لهم، وتوظيفهم كأداة أخرى للاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلى جانب أنشطتها الاستيطانية المستمرة.

أيار/مايو بشأن أفغانستان. ونحن نؤيد ذلك، ولكن لماذا لا يتخذ مبادرة مماثلة ويعقد اجتماعا للمجموعة الرباعية؟ وهذا من صلاحياته.

وغني عن البيان إننا ندعو الإسرائيليين والفلسطينيين في الوقت نفسه إلى وقف جميع الأعمال الانفرادية التي تهدد إمكانية تنفيذ حل الدولتين، بما في ذلك الهجمات الإرهابية وغيرها من الهجمات المسلحة والتحريض على العدوان والاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب أي طرف وجميع التدابير غير القانونية المتصلة بمسألة المستوطنات، وبالتأكيد، محاولات تغيير الوضع القائم في القدس. ونتمنى أن تتسامى الحركات الفلسطينية على طموحاتها الحزبية وأن تتوحد حول البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. فمن شأن ذلك أن يحسن الحالة الاجتماعية والاقتصادية ويعزز المؤسسات الإدارية وأن يُمكنها من التحضير للحوار مع إسرائيل، وهذه المرة باسم الشعب الفلسطيني بأسره. ونعلم أن أصدقاءنا من مصر والأردن والجزائر وزملاء آخرين يعملون من أجل استعادة الوحدة الفلسطينية. كما أننا نبذل جهودا لتحقيق تلك الغاية ونعتزم مواصلة القيام بذلك.

وأود أن أؤكد على الأدوار التي تقوم بها المملكة العربية السعودية، بصفتها القائم على الصياغة بشأن مبادرة السلام العربية، والأردن، بصفته الوصي على الأماكن المقدسة في القدس، وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ومن المؤكد أننا نولي أهمية خاصة لضرورة بذل كل ما في وسعنا لضمان استمرار وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في القيام بعملها الفعال. وستواصل روسيا، من جانبها، بذل قصارى جهدها للإسهام في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط، بالتعاون مع جميع بلدان المنطقة وبالتنسيق مع الوسطاء الآخرين ذوي النوايا الحسنة. وكما هو الحال دائما، نحن على استعداد لمناقشة المبادرات ذات الصلة كجزء من عملنا الجماعي في محفل الأمم المتحدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

نظل ثابتين في رفضنا لأي انتهاكات للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك جميع أعمال العنف الموجهة ضد المدنيين، وهذا ما أكدته المجلس في بيانه الرئاسي الأخير (S/PRST/2023/1). وإننا، إذ نأمل أن يواصل المجتمع الدولي الإعراب عن رفضه القاطع للخطابات التي تدفع إلى التصعيد؛ فحالة الاحتقان الراهنة لا تحتمل المزيد من التحريض على العنف والكرهية، وما يقف على المحك ليس فقط مصير شعبين يستحقان العيش بأمن وسلام، وإنما أيضا أمن واستقرار المنطقة بأسرها. وبدورها، ستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة دعم كافة الجهود الإقليمية والدولية الموجهة إلى تحقيق هذه الغايات. ولن نتوقف يوما عن تضامننا الراسخ مع الشعب الفلسطيني الشقيق وحقه المشروع في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وأخيرا، وفي ظل ما تمر به منطقتنا من تحديات وأزمات مستمرة، آخرها التطورات في السودان، بات ملحا إعلاء الأصوات الداعية إلى الحوار وتسوية النزاعات سلميا، وتوظيف كل السبل الدبلوماسية المتاحة وقنوات الاتصال المفتوحة لتدارك التوترات في أرجاء المنطقة، وتعزيز الاستقرار فيها؛ إذ نأمل أن تثبت المرحلة القادمة قدرة العمل المتعدد الأطراف على تقادي نزاعات دامية تلوح في الأفق.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته. إن فرنسا يساورها القلق إزاء دورة العنف الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. وندين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، سواء انطوت على هجمات شنها المستوطنون الإسرائيليون على المدنيين الفلسطينيين أو هجمات إرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين. وندعو إسرائيل إلى حماية المدنيين الفلسطينيين، تمشيا مع التزاماتها الدولية. ولا يمكن وضع حد لدورة العنف، التي يغذيها اليأس على الجانبين، إلا بانتهاء الاستيطان الإسرائيلي. وفرنسا لن تعترف بالضم غير القانوني للأراضي أو إضفاء الشرعية على بؤر "عمونا" الاستيطانية. وعلى أرض الواقع، نلاحظ أن عملية الضم تتسارع على الرغم من الالتزامات التي تعهدت بها السلطات الإسرائيلية في العقبة

وهنا ألفت انتباهكم إلى وجود حوالي 700 000 مستوطن في 279 مستوطنة أنشأت بغير حق على الأرض الفلسطينية المحتلة، منها 147 بؤرة استيطانية وفقا للأمم المتحدة. والخلاصة من طرح هذه الأرقام التي تجسد حقائق مفزعة على الأرض هي الحاجة الملحة لحماية حل الدولتين، الحل الذي يمثل الرؤية التي أجمع عليها المجتمع الدولي وهذا المجلس لإنهاء النزاع. وهو الحل الذي لا نرى له بديلا لتعايش دولتي فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب بسلام وأمن واعتراف متبادل. ولهذا نكرر مطالبتنا لإسرائيل بالوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، والعمل على نقض الاتجاهات السلبية على الأرض، وأن تلتزم بمسؤولياتها وفقا للقانون الدولي، بما يشمل القانون الدولي الإنساني.

لا يخفى عليكم أن هذا الصراع يمر بمرحلة بالغة الدقة والخطورة، خاصة في الخروقات المستمرة للهدنة الهشة في قطاع غزة، واتساع رقعة التصعيد كما شهدنا مؤخرا من تبادل الصواريخ بين جنوب لبنان وإسرائيل. فهذه الاشتباكات والتوترات المتزايدة تدل على أبعاد هذا الصراع على المنطقة وهشاشة أمنها واستقرارها. ولذلك، لم يعد ممكنا أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذا الصراع بالتراخي الذي شهدناه في الأعوام الماضية. إذ يحتم علينا الوضع الحالي مواصلة الضغط لخفض التصعيد على كافة الجبهات، والدعوة لممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب الخطوات الأحادية. ونرى هنا أن أمامنا فرصة سانحة لا يجب التفريط فيها، ألا وهي البناء على الزخم الذي ولدته اجتماعات العقبة وشرم الشيخ، حيث توصل الطرفان إلى تفاهات، بعد توقف أي محادثات جدية بينهما منذ عام 2014. ويقتضي هذا أن تنصب الجهود لضمان تنفيذ هذه التفاهات والالتزام بها مع ضرورة تكثيف العمل لاستعادة الثقة بين الأطراف، وإتاحة المجال أمامها لشق طريق العودة إلى المفاوضات المباشرة حول قضايا الوضع النهائي.

نحن ندرك أن المسؤولية الرئيسية لإخماد فتيل العنف تقع على عاتق الأطراف التي أشعلته في المقام الأول. ولكن تحتم علينا مسؤولياتنا كمجتمع دولي ومجلس مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، أن

على إحاطته اليوم، ونؤكد من جديد دعمنا لعمله، القيم والضروري جدا في هذه المرحلة. وأرحب أيضا بحضور الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي. هذه هي المرة الثامنة خلال هذا العام التي يجتمع فيها مجلس الأمن لمناقشة القضية الفلسطينية، وهو ما يدل على حالة من التوتر والعنف المتزايدين، والإحاطة التي استمعنا إليها للتو تؤكد ذلك. ويساور إكادور قلق عميق إزاء الأحداث المؤسفة التي وقعت في الأماكن المقدسة في القدس في بداية هذا الشهر وما نجم عنها من عنف. ونتشاطر مشاعر الفزع والضيق التي أعرب عنها المنسق الخاص في ذلك الوقت إزاء أعمال العنف داخل دار للعبادة. فمهاجمة المصلين وضربهم سلوك غير مقبول. كما نشاطره رفضه تخزين واستخدام الألعاب النارية في نفس دار العبادة. ويجب أن يحترم الجميع الأماكن المقدسة بوصفها أماكن للتأمل والسلام، ولكننا شهدنا مرة أخرى العواقب الوخيمة لعدم القيام بذلك. وعليه، لا بد من تكرار الدعوات إلى توخي الوعي والحذر بشكل خاص، بالإضافة إلى احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس ودور المملكة الأردنية الهاشمية بوصفها الوصي عليها. ومن ناحية أخرى، نشجب الإطلاق العشوائي للصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، فضلا عن جميع أعمال العنف أو الإرهاب أو الاستفزاز. وندعو الطرفين إلى احترام القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ التمييز والتناسب، مع تذكيرهما بالتزامهما بحماية المدنيين.

ويجب كسر حلقة العنف فورا. ويجب التحقيق في الأحداث المؤسفة التي وقعت في الماضي وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، ولكنها لا يمكن أن تكون ذريعة لمزيد من العنف. فالانتقام ليس عدلاً ولا يؤدي إلى السلام. والخطوة الأولى في كسر حلقة العنف هي الامتناع عن كل الأقوال والأفعال التي تنطوي على تحريض واستفزاز. والقادة هم أول من ينبغي أن يظهروا المسؤولية ويمارسوا ضبط النفس في ذلك الصدد لتجنب تصعيد التوترات. فمن الصعب جدا إحراز تقدم صوب التوصل إلى حل نهائي إذا كان القادة، بأقوالهم وأفعالهم، يروجون لرؤية قصيرة الأجل ولا يسعون إلا إلى الشعبية، حتى وإن كان ثمن ذلك جعل السلام أبعد منالاً. ولذلك، فإننا نعتبر الاجتماعين

وشرم الشيخ في الأسابيع الأخيرة. إن إلغاء الكنيست الجزئي لقانون فك الارتباط لعام 2005 يمكن أن يمهّد الطريق لبناء المستوطنات في شمال الضفة الغربية وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية. وما ففتنا ندعو السلطات الإسرائيلية إلى التراجع عن ذلك القرار.

وفي ذلك الصدد، لا يمكن الدفاع عن التقاعس ولا يمكن أن يؤدي إلا إلى إضفاء الطابع الإقليمي على النزاع، كما رأينا في الإطلاق العشوائي للصواريخ باتجاه إسرائيل من قطاع غزة وجنوب لبنان وسورية. وقد أدانت فرنسا بشدة تلك الهجمات وتؤكد من جديد التزامها الثابت بأمن إسرائيل. وألاحظ أن اليوم هو يوم الذكرى في إسرائيل.

وفرنسا ملتزمة أيضا باستقرار لبنان وسيادته. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية الدفاع عن الحل القائم على وجود دولتين وضمان الامتثال للقرارات التي اتخذها. وتؤكد فرنسا من جديد التزامها بالمعاهدات التي أبرمتها إسرائيل مع جيرانها، فضلا عن احترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس والدور المحدد للأردن في هذا الصدد. إن أعمال العنف التي وقعت في بداية الشهر في باحات المسجد الأقصى مثيرة للقلق، وكذلك الضغط المتزايد على المجتمعات المسيحية في القدس.

ولا يمكننا أن نستمر في غض الطرف ونأمل ألا تتدهور الحالة أكثر من ذلك. وترحب فرنسا بجهود الولايات المتحدة ومصر والأردن. وقد تعهدت الأطراف بالتزامات، لا سيما فيما يتعلق بوقف المستوطنات وعمليات الهدم والإخلاء، ولكن أيضا في مجال الأمن، ويجب متابعة تلك الالتزامات بإجراءات. وندعو فرنسا إلى استعادة الأفق السياسي، وهو السبيل الوحيد لإعادة بناء الثقة بين الطرفين والسماح بتنفيذ الحل القائم على وجود دولتين. وفرنسا على استعداد للإسهام في تلك الجهود مع شركائها، ولا سيما مع ألمانيا ومصر والأردن في إطار مجموعة عمان. وللأمم المتحدة، ولا سيما المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، دور هام تؤديه في دعم تلك الجهود. إن الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء يستحقون العيش في سلام وأمن.

السيد بيريز لوس (إكادور) (تكلم بالإسبانية): أود بداية أن أشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تورفينسلاند،

ثانياً، بينما نرحب بالجهود التي بذلتها حكومات الأردن والإمارات العربية المتحدة والصين ومصر والولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً في المنطقة للمساعدة في الحد من العنف وتشجيع الحوار ونزع فتيل التوترات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء استمرار المواجهات. وتشجع غانا على الالتزام القوي من جانب كبار المسؤولين في إسرائيل وفلسطين بالعمل معاً لتجنب العنف وتهدة التوترات على أرض الواقع، تمشياً مع نتائج اجتماعي العقبة وشرم الشيخ. كما نشجع الطرفين على مواصلة الالتزام بوقف الأعمال العدائية واتخاذ المزيد من الخطوات لإعطاء الأولوية لمنع العنف والسعي لاتخاذ تدابير بناء الثقة من أجل استعادة الثقة المتبادلة وتهيئة أفق سياسي يمكن من معالجة المسائل المعلقة من خلال الحوار المباشر.

ثالثاً، ندين إدانة قاطعة محاولات المتطرفين من كلا الجانبين القيام بأعمال استفزازية، أسفرت مؤخراً عن مواجهات. ونحن قلقون بشأن دورة العنف التي لا تنتهي في المنطقة، والتي تؤثر سلباً على الاقتصادات والصحة والحياة الاجتماعية والسياسية لملايين الأشخاص في منطقة الشرق الأوسط. وندين أيضاً موجة الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل.

أخيراً، يساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية المتردية للشعب الفلسطيني. ونشعر بالفزع إزاء ارتفاع مستويات الحرمان في غزة والضفة الغربية المحتلة نتيجة للحصار المفروض، فضلاً عن استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة المفرطة، حيث وثقت حوادث مدهمات شبه يومية واعتقالات تعسفية، معظمها لشباب فلسطينيين، وانتهاكات لحقوقهم الإنسانية الأساسية، فضلاً عن انتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وفي سياق الاستجابة للحالة الإنسانية المتردية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في غزة، ندعو إلى مواصلة تقديم الدعم لكفالة تيسر إيصال المساعدات الإنسانية وحرية التنقل من غزة وإليها. ونشكر المانحين الذين يقدمون مساهمات إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ونشجع على

الرفيعي المستوى اللذين عقدا في شباط/فبراير في العقبة، الأردن، وفي آذار/مارس في شرم الشيخ، مصر، بمشاركة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ومصر والولايات المتحدة، تطوراً إيجابياً. ونأمل في استمرار الاجتماعات بين الطرفين وفي تنفيذ الاتفاقات المبرمة. فالحوار الصادق هو السبيل الوحيد إلى تحقيق الانفراج.

أخيراً، تؤكد إكوادور من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني وتكرر التزامها بمعالجة محنته، وكذلك بحق الشعب الإسرائيلي في العيش في سلام. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال حل سياسي ونهائي وعادل للطرفين، ومن خلال إنشاء دولتين - فلسطين وإسرائيل - على أساس حدود عام 1967 المعترف بها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته للمجلس.

كما هو الحال بالنسبة للكثيرين غيرنا، فإن تطلع الشعب الفلسطيني الذي لم يتحقق بعد إلى العيش في وطن ينعمون فيه بالأمن والأمان لا يزال مصدر قلق بالنسبة لنا. كما أن ما يترتب على النزاع من آثار أمنية وعواقب إنسانية ومسائل حقوقية يثير قلقاً عميقاً. ولذلك، تأمل غانا أن تساعد هذه الجلسة في تحفيز طموحنا الجماعي إلى اتخاذ خطوات عاجلة وعملية يمكن أن تؤكد من جديد الأفق السياسي لحل الدولتين واستقرار منطقة الشرق الأوسط. ونود تناول ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، يساورنا القلق إزاء سياسات وإجراءات الحكومة الإسرائيلية التي تهدد بتعقيد الجهود الرامية إلى استخدام الحوار سعياً إلى تحقيق حل الدولتين، والذي يبدو، للأسف، أنه يتراجع بمرور كل يوم نتيجة للحقائق على أرض الواقع. ونعتقد أن نوايا ضم أراضٍ في الضفة الغربية وإضفاء الشرعية على بؤر استيطانية غير قانونية وزيادة أنشطة المستوطنين، إلى جانب هدم ممتلكات تعود للفلسطينيين وعمليات النقل القسري والإخلاء، فضلاً عن زيادة خطر المضايقات من جانب المستوطنين، تضر بالجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي لأنها تقوض الثقة المطلوبة لقيام تعاون حقيقي بين الجانبين.

ندين الهجمات الصاروخية التي شنها المقاتلون الفلسطينيون هذا الشهر من غزة ولبنان، وكذلك الهجمات التي شنت من سوريا، والتي عرّضت المدنيين للخطر. إن استخدام لبنان كمنصة لشن الهجمات الصاروخية ضد إسرائيل ما من شأنه إلا أن يعرض الشعب اللبناني للخطر ويزيد من احتمال نشوب المزيد من الصراع، في حين أن وابل القذائف التي تطلق من لبنان يعرض للخطر أيضا أفرادا قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الذين التمسوا الحماية من الأذى المحتمل.

وتعترف الولايات المتحدة بإمكانية إسرائيل - شأنها شأن أي بلد آخر - في ممارسة حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس. نشعر أيضا بقلق عميق إزاء الحوادث التي وقعت في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان الذي تصادف مع عيد الفصح. يجب على جميع الأطراف احترام الوضع التاريخي الراهن في الأماكن المقدسة في القدس والحفاظ عليه، قولاً وفعلاً. لقد سررنا لأن الأسبوع الأخير من شهر رمضان مر بسلام نسبي، وآمل أن يكون جميع المحتقلين قد قضوا عيداً سعيداً مع عائلاتهم وأحبائهم، تماماً، وآمل أيضاً أن يتمكن أولئك الذين يحتفلون بعيد الفصح المسيحي وعيد الفصح اليهودي من الاستمتاع بالأعياد.

مما لا شك فيه أن الحوار بحسن نية يظل أفضل طريق يؤدي إلى الاستقرار. ولا يزال الحوار ضرورياً. وتشيد الولايات المتحدة بالجهود التي يبذلها الطرفان، إلى جانب الولايات المتحدة ومصر والأردن، لتهدئة التوترات وبناء المزيد من الثقة من خلال المحادثات المباشرة في العقبة وشم الشيخ. وكانت تلك الاجتماعات والالتزامات التي قطعها الطرفان خطوات أولية هامة. والآن نهيب بالطرفين العمل على التنفيذ الكامل لتلك الالتزامات والبحث عن فرص لاتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة.

لا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق أيضاً إزاء القيود المالية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، ونحث شركاءنا على القيام بالمزيد من العمل لتلبية الاحتياجات على الصعيد العملي. ونرحب بالبداية بساعات عمل موسعة في معبر جسر اللنبي الحدودي، مما يمكن من السفر على نحو أسهل للفلسطينيين ولنقل البضائع. ولكن، كما

تقديم المزيد من الدعم المالي والدعم المناسب للوكالة. ونحث على اتخاذ إجراءات لحل الأزمة الاقتصادية والمالية المتفاقمة التي تواجهها السلطة الفلسطينية، وهي أيضاً السبب الجذري لخطر القلاقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في المنطقة جيم من الضفة الغربية وفي القدس الشرقية. ونحث كلا من إسرائيل وفلسطين على الاشتراك في إنشاء آلية تساعد على تحسين الظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني وتحسن إلى حد كبير الأوضاع المالية والضريبية للسلطة الفلسطينية، وفقاً للالتزامات السابقة وتمشيا مع نتائج اجتماعي العقبة وشم الشيخ.

إن معاناة الشعب الفلسطيني التي لا تنتهي، فضلاً عن الشواغل الأمنية المستمرة لإسرائيل، يجب أن تجبرنا على أن نكون ثابتين في السعي إلى بلوغ الهدف الذي نسعى إلى تحقيقه منذ عقود، وهو حل القضية الفلسطينية. وتؤمن غانا إيماناً راسخاً بأن النهوض بعملية السلام سيتطلب من جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية تنشيط أدوات الدبلوماسية، بما في ذلك الآليات والعمليات الدولية، من أجل رعاية تسوية شاملة للحالة في الشرق الأوسط.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الزاخرة بالمعلومات.

كما سمعنا من قبل، تُحيي إسرائيل اليوم "يوم الذكرى"، وهو من المناسبات الحزينة.

وننضم إلى أصدقائنا الإسرائيليين في إحياء ذكرى فقدان الذين قُتلوا في الحروب والهجمات الإرهابية السابقة، وندين إدانة قاطعة للهجمات الإرهابية وجميع أعمال العنف ضد المدنيين.

لقد كان هذا العام مؤلماً بالفعل للإسرائيليين والفلسطينيين، ويجب علينا جميعاً أن نفعل كل ما في وسعنا لعكس مسار تلك الاتجاهات المثيرة للقلق. ففي هذا الشهر وحده، كاد الوضع المتوتر بالفعل أن يتحول إلى صراع إقليمي أوسع. ولحسن الحظ، تمكنا من تجنب ذلك، ولكن تلك المخاطر تؤكد حتمية تمسك جميع الأطراف بضبط النفس عملاً وقولاً بغية منع المزيد من تصعيد العنف.

الوزراء كيشيدا على أهمية الدور الخاص للأردن في الوصاية على تلك الأماكن في اجتماع القمة الذي عقده هذا الشهر مع الملك عبد الله الثاني، عاهل الأردن. وأجرى رئيس وزرائنا أيضا مكالمة هاتفية مع رئيس دولة إسرائيل، أعرب فيها عن قلقه إزاء التدابير الانفرادية التي اتخذها الجانبان. وأي أعمال أو استفزازات انفرادية تؤدي إلى تفاقم حالة متوترة أصلا أمر غير مقبول.

وفي الوقت نفسه، تدين اليابان بشدة الهجمات الصاروخية التي يشنها المقاتلون الفلسطينيون. ونددين أيضا الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي وقع في تل أبيب في 7 نيسان/أبريل.

لا تزال الأنشطة الاستيطانية التي تمارسها إسرائيل في الضفة الغربية مدعاة للقلق الشديد. ويتحتم على حكومة إسرائيل أن توقف أنشطتها الاستيطانية وأن توقف عمليات الهدم والإخلاء. وتشكل الأنشطة الاستيطانية، فضلا عن توسيع المستوطنات، انتهاكا للقانون الدولي وتتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتحث اليابان مرة أخرى جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن القيام بأعمال من شأنها تصعيد التوترات، وتقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. وفي ذلك السياق، نرحب بالجهود الجادة المبذولة من خلال المحادثات الخماسية التي عقدت في العقبة وشرم الشيخ لتدبر الحالة على أرض الواقع من خلال المشاركة مع الأطراف والدعوة إلى استئناف المفاوضات المباشرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور نشط في دعم الطرفين للتوصل إلى حل سلمي. ومن هذا المنطلق، استضافت اليابان اجتماع وزراء خارجية مجموعة السبع في الأسبوع الماضي، الذي دعت فيه المجموعة الإسرائيلية والفلسطينية إلى اتخاذ خطوات لبناء الثقة نحو تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وأعربت أيضا عن استعدادها للاستمرار في مساعدة الفلسطينيين على تعزيز اعتمادهم على الذات من الناحية الاقتصادية

أود أيضا أن أعتم هذه الفرصة لأكرر التزام اليابان الدائم بدعم الفلسطينيين المحتاجين، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة

يعلم الكثيرون منا هنا، من المرجح أن ينفذ - هذا الصيف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وهو برنامج يوفر التعليم والرعاية الصحية والخدمات الغوثية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين.

ما برحت الولايات المتحدة خلال العامين الماضيين، تساعد في تحسين حياة الملايين من الفلسطينيين من خلال تقديم مئات الملايين من الدولارات كتبرعات للأونروا، ولكننا قلقون أيضا حيال العجز المالي المحتمل للأونروا. وإذا لم يكتف المجتمع الدولي جهوده، ستكون لذلك عواقب وخيمة على الاستقرار الإقليمي، وسيفقد الناس إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية، ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك. يجب على كل القادرين على العطاء أن يعطوا. فقد حان الوقت لتقديم مساهمات مجدية للأونروا ومواصلة المزيد من الجهود نحو تحقيق الاستقرار الطويل الأجل لمواردها المالية.

تؤمن الولايات المتحدة بأن إسرائيل والفلسطينيين يستحقون تدابير متساوية من الأمن والرخاء والحرية، وسنواصل العمل من أجل تحقيق تلك الأهداف بطرق ملموسة. وسنواصل دعم الحل القائم على وجود دولتين، وتعزيز الحوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وسنواصل دعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فلنبذل كل ما في وسعنا لكي نضمن بأن نرى الأيام والأشهر والسنوات المقبلة أكثر إشراقا وأملا وسلاما للجميع.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص تورفينسلاند على إحاطته الإعلامية.

منذ بداية هذا العام، وقعت حوادث عديدة أدت إلى تفاقم التوترات بين إسرائيل وفلسطين. لقد اجتمع مجلس الأمن على نحو عاجل مرات عديدة، بما في ذلك آخر مشاورات أجريت ردا على أعمال الضرب والاعتقالات الجماعية للمصلين الفلسطينيين على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية في المسجد الأقصى - التي ندينها - ولكن الحالة لا تزال متفجرة. وتعلق اليابان أهمية كبيرة على الحفاظ على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس. وفي ذلك الصدد، شدد رئيس

الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. كما تؤيد البيان الرئاسي S/PRST/2023/1، المؤرخ 20 شباط/فبراير، الذي يعارض اتخاذ تدابير أحادية الجانب، بما في ذلك توسيع إسرائيل للمستوطنات، وإضفاء الشرعية على البؤر الاستيطانية وهدم منازل الفلسطينيين. ويساورنا قلق عميق إزاء مختلف التعديلات القانونية والسياسات المثيرة للقلق فيما يتعلق بالمستوطنات، التي لا تزال تسهم في تفتيت الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في الضفة الغربية. إن إلغاء قانون فك الارتباط لعام 2005 مؤخراً، ونقل إدارة الأراضي الفلسطينية إلى إدارة مدنية مسألتان تثيران قلقاً عميقاً، وتفاقمان النزاع وتعرقلان السلام.

وفي الوقت نفسه، نشدد على أهمية كفالة أن تجري السلطة الفلسطينية انتخابات ديمقراطية. وما زلنا نشعر بالارتياح إزاء التوقيع على إعلان الجزائر في تشرين الأول/أكتوبر 2022، ونواصل حث الفصائل الفلسطينية على الانخراط بحسن نية في عملية المصالحة كخطوة حيوية نحو تشكيل حكومة فلسطينية جديدة تمثل الشعب الفلسطيني. وعلى نفس المنوال، تعرب مالطة عن قلقها إزاء الحالة السياسية والمالية للسلطة الفلسطينية، التي تؤثر سلباً على سبل عيش الفلسطينيين. وينبغي أن تكون الأحداث المزعجة التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة في الأماكن المقدسة وأعمال العنف المتكررة التي أعقبت ذلك بمثابة تحذير آخر للجهات الفاعلة من أجل وقف التصعيد وتعزيز الحوار الهادئ والبناء. لقد اقتربوا بشكل غير مريح من إثارة نزاع له تداعيات مأساوية. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يركز على تشجيع العودة إلى أفق سياسي. وترحب مالطة بالمحاولات المستمرة لإعادة إقامة حوار حاسم الأهمية، بما في ذلك الاجتماعان اللذان عقدا في العقبة وشرم الشيخ، بينما تأمل أن تؤدي هذه الجهود إلى وقف حقيقي للتصعيد.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا بالتوصل إلى حل عادل وشامل لهذا النزاع في الشرق الأوسط على أساس حل يقوم على وجود دولتين، داخل حدود ما قبل عام 1967، بما يليب التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، على أن تكون القدس عاصمة مستقبلية لدولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة

لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي تعد اليابان من أكبر المانحين لها.

في الختام، لا يمكن إحلال السلام والاستقرار في المنطقة بدون حل سياسي للصراع. ومن الحيوي العمل على إنهاء دورة العنف على الصعيد العملي وتعزيز تدابير بناء الثقة بغية الحفاظ على آفاق الحل القائم على وجود دولتين. واليابان على استعداد للإسهام في تلك الجهود، ونحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين.

السيدة فريزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضاً أن أشكر المنسق الخاص فينسلاف على إحاطته الإعلامية وعلى الجهود المتواصلة التي يبذلها مكتبه للحفاظ على الهدوء، لا سيما خلال الشهر الماضي.

مما يؤسف له أن العديد من أعمال التصعيد في الأسابيع الأخيرة التي وقعت على خلفية الاحتفالات الدينية قربتنا مرة أخرى من حافة سيناريو متفجر لا يمكن السيطرة عليه، مما يهدد بإشعال مواجهات أوسع نطاقاً. وينبغي أن تكون تلك الأحداث بمثابة جرس إنذار. ولا تزال مالطة تشعر بقلق شديد إزاء المستويات غير المسبوقة من العنف والاستفزازات والأعمال الانفرادية، التي تعرض للخطر أي محاولات لمعالجة الحالة بشكل بناء، ولا تزال تؤثر تأثيراً مباشراً على حياة وأمن الآلاف من الناس. وتتطلب حماية المدنيين كامل اهتمامنا وتركيزنا وتدين مالطة بدون تحفظ جميع أعمال الإرهاب والتحريض على الإرهاب، التي لا تزال تهدد المدنيين وتؤدي إلى مزيد من الخسائر المأساوية في الأرواح. لا يمكن تبرير الأعمال الإرهابية على الإطلاق. وتدين بنفس القدر إطلاق الصواريخ العشوائي من غزة، ومؤخراً من جنوب لبنان. وفي ذلك الصدد، تؤكد مالطة من جديد أن لإسرائيل حقاً مشروعاً في الدفاع عن النفس.

ومع ذلك، فإننا ندين استخدام إسرائيل المفرط للقوة، ونشدد على أهمية احترام مبادئ الضرورة والتناسب، ولا سيما المسؤولية عن حماية النساء والأطفال. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون

للحوار، ولا سيما مبادرات الأردن ومصر والولايات المتحدة. ولا يزال من الأهمية بمكان كفالة احترام كل من إسرائيل والفلسطينيين للالتزامات التي تعهدوا بها، بما في ذلك التزام إسرائيل بتعليق المضي قدما ببناء المستوطنات. فالمستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتهدد إمكانية تطبيق الحل القائم على وجود دولتين. ويتجسد موقفنا في دعمنا الدائم للقرار 2334 (2016).

ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع إسرائيل والسلطة الفلسطينية والشركاء الدوليين لإنهاء الإرهاب الذي تواجهه إسرائيل ودورة العنف المدمرة المستمرة. ولن يكون السلام مستداما إلا إذا أعاد الإسرائيليون والفلسطينيون الالتزام بتسوية تفاوضية تقضي إلى إسرائيل أمانة إلى جانب دولة فلسطينية تملك مقومات البقاء.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته في هذه المناقشة الرفيعة المستوى.

تتابع سويسرا الحالة في الشرق الأوسط باهتمام كامل. لقد اتسمت فترة الأعياد الدينية الرئيسية بأعمال عنف في قلب الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل في القدس، أعقبها إطلاق صواريخ على إسرائيل من غزة وجنوب لبنان وسورية. وتدين سويسرا بشدة أعمال العنف تلك. إن خطر التصعيد حقيقي. وسيكون من الضروري تهدئة التوترات في الأماكن المقدسة في القدس وحولها. وندعو مرة أخرى إلى احترام الوضع الراهن في الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل واحترام دور الأردن بوصفه الوصي. ويجب أيضا اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز التعايش السلمي بين جميع الطوائف في القدس.

وفيما يتعلق بقطاع غزة، وعلى الرغم من التطور الإيجابي في عدد تصاريح الخروج التي أصدرتها إسرائيل في العام الماضي، وخاصة للعمال المياومين، فإن الحالة الإنسانية لا تزال تبعث على القلق، حيث يعتمد 60 في المائة من سكان غزة على المعونة الإنسانية. وبالنظر إلى أن معظم أنواع الرعاية الطبية غير متوفرة في غزة، فإننا ندين عدم حصول أكثر من 200 مريض على تصاريح خروج في شباط/

والمعايير المتفق عليها دوليا. ونظل نؤمن إيماننا راسخا بأن ذلك لا يزال السبيل الوحيد الكفيل بتحقيق السلام.

السيدة باربرا وودورد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشير إلى أن اليوم هو يوم الذكرى في إسرائيل، وأن أعرب عن الأمل في أن ينتهي هذا النزاع، الذي كلف الكثير من الأرواح من جميع الأطراف، نهاية عادلة وسلمية. وأشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته وأنه بحضور وزير الخارجية المالكي هنا في وقت سابق اليوم.

من المحزن، كما سمعنا، أننا شهدنا في الأسابيع الأخيرة عنفا غير مقبول. وندعو جميع الأطراف إلى الكف عن اتخاذ التدابير الانفرادية التي تقوض السلام والاستقرار وإمكانية تحقيق حل قائم على وجود دولتين.

أولا، لا يزال وقف التصعيد أمرا ضروريا. وندين إطلاق الصواريخ العشوائي على إسرائيل من الفصائل الإرهابية في غزة وسورية ولبنان. لقد قتل 19 إسرائيليا هذا العام في أعمال إرهابية، وقتلت قوات الأمن الإسرائيلية 90 فلسطينيا. ومن بين هؤلاء، ثلاثة مواطنين إسرائيليين بريطانيين، أفراد عائلة واحدة، كانوا ضحايا لهجوم إرهابي في الضفة الغربية في 7 نيسان/أبريل. ونحث السلطة الفلسطينية على إدانة التحريض على العنف. لا يوجد أي مبرر مطلقا لهذه الأعمال. ومن بين القتلى الفلسطينيين، فتى يبلغ من العمر 15 عاما قُتل بالقرب من أريحا في 10 نيسان/أبريل. ولئن كان لإسرائيل حق مشروع في الدفاع عن النفس، فيجب على قواتها الأمنية أن تمارس ضبط النفس في استخدام القوة وأن تحقق في جميع حالات القتل.

ثانيا، نحث جميع الأطراف على وقف الإجراءات الانفرادية التي تقلل من احتمالات السلام. ندين الغارات التي قامت بها قوات الأمن الإسرائيلية على المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، والتي أدت إلى إصابة العديد من المصلين، وندعو جميع الأطراف إلى احترام الوضع التاريخي الراهن والوصاية الهاشمية.

ثالثا، نحن بحاجة ماسة إلى مضاعفة الجهود من أجل تحقيق سلام طويل الأجل. ونشيد بالجهود التي بذلت مؤخرا لإرساء أساس

حوار ذي مصداقية من أجل التوصل إلى هذا الحل، بما في ذلك من خلال ما تبذله من مساع حميدة.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): قبل عام بالضبط، اجتمع مجلس الأمن في هذه القاعة ذاتها لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/PV.9021). ومن المحزن أن المشهد هو ذاته إلى حد كبير: فلا نزال نشهد نفس دورة العنف ونفس الخطاب ونفس الطريق المسدود.

وأشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته المفيدة والجهود الدؤوبة التي يبذلها سعياً لإحلال السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأرحب أيضاً بحضور وزير خارجية دولة فلسطين ذات مركز المراقب وممثل إسرائيل.

إن الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص اليوم أثناء إحياء يوم الذكرى هذا في إسرائيل تنذر بالسوء أكثر مما تبعث على الأمل. فقد وقعت أعمال العنف التي شهدناها خلال الأسابيع القليلة الماضية في سياق متقلب للغاية. وبلغت التوترات مستويات جديدة في 4 نيسان/أبريل، عندما اقتحمت القوات الإسرائيلية المسجد الأقصى. وينضم ذلك الحادث الخطير إلى قائمة الانتهاكات الأخرى المختلفة التي وقعت منذ بداية هذا العام للوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة. وتواصل تلك الانتهاكات تقويض التعايش بين جميع الطوائف، لا سيما خلال هذه الفترة الحساسة التي تشهد احتفالات للديانات التوحيدية الثلاث: الإسلام واليهودية والمسيحية.

ويجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة والحفاظ عليه. وتحقيقاً لتلك الغاية، نقر بالدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به المملكة الأردنية بوصفها الوصي الرسمي على المقدسات الإسلامية في القدس. ونؤكد من جديد الدور الذي يضطلع به ملك المغرب، بصفته رئيس لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، في الحفاظ على الوضع الخاص للمدينة المقدسة بوصفها رمزا للتراث المشترك للبشرية والتعايش السلمي بين الديانات التوحيدية الثلاث، فضلاً عن كونها مكاناً للحوار والاحترام المتبادل. ونردد الدعوة التي

فبراير. وتود سويسرا أن تشير إلى أن إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ملزمة بكفالة تلبية الاحتياجات الأساسية لسكان غزة. ولئن كان من حق إسرائيل فرض قيود على دخول سلح معينة، فيجب أن تكون عواقب ذلك على السكان متناسبة مع الهدف المشروع المتمثل في كفالة أمنها. وتدعو سويسرا إلى رفع الحصار المستمر منذ ما يقرب من 16 عاماً. ولا نزال نشعر بالقلق أيضاً إزاء ارتفاع مستوى العنف في كل من الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، ونحث الطرفين على حماية السكان المدنيين بالوفاء بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، تلاحظ سويسرا أن ما مجموعه 21 طفلاً لقوا حتفهم حتى الآن في ظروف عنيفة في عام 2023. ومن ثم، ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة الحوار الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر مع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واتخاذ تدابير لمنع ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال ووضع حد لها.

وفي ظل الحالة الراهنة، التي لا تزال شديدة التقلب، تدعو سويسرا قادة جميع الأطراف إلى بذل كل جهد ممكن لتخفيف حدة التوترات والامتناع عن اتخاذ أي تدابير انفرادية أو القيام بأي أعمال استفزازية أو استخدام لغة تحريضية يمكن أن توجج النزاع. وندعو الطرفين إلى تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في العقبة وشرم الشيخ في أعقاب البيان الرئاسي S/PRST/2023/1، المؤرخ 20 شباط/فبراير.

وتشعر سويسرا بالقلق إزاء استمرار التخطيط لبناء مستوطنات في الأسابيع الأخيرة، على الرغم من تلك الالتزامات. ونذكر بأن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي الإنساني وتشكل عقبة في طريق السلام. وثمة حاجة ملحة لأن يعالج الطرفان الأسباب الجذرية لهذا النزاع.

وينبغي أن تكون الالتزامات المقطوعة مؤخرًا بمثابة أساس صلب لبناء الثقة بغية التوصل إلى حل تفاوضي على أساس دولتين وفقاً للقانون الدولي والمعايير المتفق عليها دولياً، بما فيها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتقف سويسرا على أهبة الاستعداد لتيسير استئناف

هذه الأعمال في زعزعة الاستقرار في الأرض الفلسطينية المحتلة وتفاقم التوترات في الضفة الغربية وتؤجج غضب الضحايا ورغبتهم في الانتقام. ولذلك، من الضروري تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016) الذي يدعو إلى الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وعلى نفس المنوال، تستلزم الحالة الاقتصادية المثيرة للقلق البالغ التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، والتي تفاقم بسبب تجميد أموال الضرائب التي تجمعها إسرائيل من موظفي السلطة الفلسطينية بالنيابة عن السلطة، اتخاذ تدابير عاجلة ترمي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي. ومن المبادرات التي ينبغي التشجيع على اتخاذها تمكين العمال الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية من الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي، فضلا عن رفع جميع القيود المفروضة على إمكانية الحصول على المواد في غزة.

ويجب أن تضع إسرائيل والسلطة الفلسطينية دينامية التهدة في صميم أعمالهما. ومن الجلي أنه لا يمكن حل هذه الحالة المعقدة وما تنطوي عليه من مخاطر معقدة من خلال ما يتخذه الطرفان من مبادرات انفرادية، بل بإجراء حوار بناء بحسن نية بينهما. وقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى لتفعيل قنوات الدبلوماسية لكفالة أن يسود ضبط النفس والعقل واحترام حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وحق إسرائيل في الأمن من أجل استئناف عملية السلام.

ونرحب بالاجتماع الذي عُقد في شرم الشيخ في 19 آذار/مارس، برعاية جمهورية مصر العربية، بين مسؤولين سياسيين وأمنيين أردنيين وإسرائيليين وفلسطينيين وأمريكيين، في إطار الاتفاق المبرم في العقبة بالأردن في شباط/فبراير. وتؤكد غابون من جديد التزامها بحل الدولتين الذي لا يمكن تحقيقه من دون إبداء جميع الأطراف الالتزام السياسي الحازم وحشد الجهات الفاعلة الإقليمية وتحلي المجتمع الدولي بالإرادة القوية من أجل العمل بجدية أكثر من أي وقت مضى لاستعادة السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وذلك هو السبيل الوحيد لإعطاء فرصة أكبر لتحقيق حل الدولتين الذي نتوق إليه جميعا.

وجهها البابا خلال الاحتفال بعيد الفصح إلى استئناف الحوار، في مناخ من الثقة والاحترام المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، حتى يعم السلام المدينة المقدسة وجميع أنحاء المنطقة.

كان التصعيد الميداني الأخير، الذي شهد إطلاقا للصواريخ من غزة وجنوب لبنان وسورية باتجاه إسرائيل وعمليات قصف من جانب القوات الإسرائيلية لجنوب لبنان وقطاع غزة وسورية، بمثابة تذكرة بخطورة النزاع على الصعيد الإقليمي. وقد أدى تصاعد الأعمال العدائية في الأسابيع الأخيرة، الذي تجلى في الوحشية والاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المدنيين، إلى ارتفاع عدد الضحايا. ومن المتوقع أن يكون عام 2023 كارثيا ومأسويا مثل عام 2022 من حيث عدد الضحايا المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وفي ذلك الصدد، فإن أثر النزاع على الأطفال مرعب. فهم يُقتلون ويُصابون بجروح خطيرة، هذا إذا لم يُجندوا أو يُستخدموا. وذلك أمر غير مقبول. ونحث كلا من القوات الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة على احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة.

ويكرر بلدي دعوته القادة السياسيين من كلا الجانبين إلى الامتناع عن خطاب الكراهية والخطاب المتعصب اللذين يؤججان العداء ويقوضان جهود السلام، كما نهيب بهم منع الخطب من هذا القبيل ومكافحتها والمعاقبة عليها.

فيما يتعلق بالمسألة الحساسة المتمثلة في إعادة الرفات البشرية إلى الأسر الفلسطينية والإسرائيلية، ندعو الطرفين إلى إيجاد حل يهيئ مناخا من الثقة من أجل تحقيق السلام الدائم. وتلك المسألة شديدة الحساسية لأنها تتعلق باحترام الطقوس الجنائزية التي تشكل جزءا لا يتجزأ من ثقافة كلا الطرفين وهويتها.

لا تزال الحالة الأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة متقلبة ومحفوفة بالمخاطر. ويرجع ذلك جزئيا إلى استمرار سياسة التوسع الاستيطاني غير القانوني وهدم منازل الفلسطينيين وغير ذلك من عمليات الإخلاء التي تؤثر على الكثير من الأسر الفلسطينية. وتسهم

الفلسطيني من أراضيها ويشرده. وتشكل أعمالها انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولقرارات ومقررات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ويساور موزامبيق قلق بالغ إزاء حالة العنف السائدة في الأماكن المقدسة في القدس، ولا سيما غزو الأماكن المقدسة وتدنيسها. وندعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الامتناع عن هذه الأعمال. والأهم من ذلك، نحن بحاجة إلى إعادة إسرائيل وفلسطين إلى طاولة المفاوضات في أقرب وقت ممكن. ويجب علينا أن ندعمهم في تجديد التزامهم السياسي بإيجاد سلام دائم وحل طويل الأجل. وفي ذلك الصدد، نشجع جميع المبادرات، الإقليمية أو الدولية، الرامية إلى التوصل إلى تسوية تفاوضية للصراع.

وناشد بقوة المجتمع الدولي أن يقدم دعما متزايدا ومستداما ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي. وتعيد موزامبيق تأكيد التزامها بدعم الحوار والمبادرات البناءة من أجل السلام والأمن الدائمين في إسرائيل وفلسطين.

ونحن ندرك أنه لا يمكن مساواة صراعين أحدهما بالآخر. غير أن تجربة المشاكل الطويلة والصعبة التي واجهناها في الماضي في الجنوب الأفريقي تبين أن الجانب الصحيح من التاريخ سيسود دائما. وينبغي أن يكون بمثابة عربون إلهام لإيجاد حل للمشاكل الصعبة والرهبة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تشكر البرازيل الرئاسة الروسية على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. إننا ممتنون للمنسق الخاص فينسلاند على إحاطته ورحب بمشاركة السيد المالكي، وزير الخارجية والمغتربين في فلسطين، في جلسة اليوم.

لقد اجتمع المجلس عدة مرات منذ بداية العام لمعالجة الحالة في إسرائيل وفلسطين، حيث كشفت سلسلة من الأزمات في بيئة متزايدة التعقيد والتقلب. وفي الشهر الماضي، وقبل شهر رمضان وعيد

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): نشيد بقرار الاتحاد الروسي عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، التي نعتبرها أولوية عليا في جدول أعمال المجلس. ونود أن نعرب عن تقديرنا العميق للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على المعلومات الثاقبة التي تشاطرها في جلسة اليوم. ونرحب بحضور معالي السيد رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين في دولة فلسطين، في القاعة.

يبدو أن الصراع المحتدم بين إسرائيل وفلسطين، مع مرور الوقت، يغلي وينحدر إلى حالة خطيرة ودائمة من المواجهة. ويساورنا قلق بالغ إزاء التوترات المتزايدة بين إسرائيل وفلسطين، التي لا تترك سوى احتمالات ضئيلة جدا للسلام الدائم وحسن الجوار بين الشعبين. وكان للتكاليف المرتفعة للصراع عواقب وخيمة، ومن أكثر العوامل إثارة للقلق ارتفاع عدد الضحايا الذين قتلوا أو جرحوا أو سجنوا، وارتفاع معدل احتلال الأراضي، وكلاهما يتكشف يوميا. إننا نشجب بشدة هذه الحالة، التي ينبغي أن يتصدى لها المجلس والمجتمع الدولي بأسره على سبيل الاستعجال. إن الاحتلال غير المشروع والعُدوان غير مقبولين ويجب أن يتوقفا. وتقع على عاتق المجلس مسؤولية أساسية عن حماية أضعف الناس من هذا الصراع الذي طال أمده. ونرى أن من المهم، في ذلك الصدد، ضمان التنفيذ الكامل لقرارات المجلس بشأن هذه المسألة، لصالح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

إننا نؤمن بالمفهوم الطويل الأمد لحل الدولتين وندافع عنه. ونعلق أهمية كبيرة، في ذلك الصدد، على استئناف المفاوضات وتنشيط عملية السلام بين الطرفين. وأهم عنصرين هما الإرادة السياسية وشعور قوي بالالتزام من كلا الطرفين. وما فتئ الشعب الفلسطيني يطالب بحق بالاعتراف الكامل بحقه في تقرير المصير وإعماله. ونحن نعتبر ذلك المطلب منصفًا وعادلاً ومشروعاً بموجب القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة، لا سيما في وقت تعاضمت فيه المظالم الخطيرة بالفعل في أعقاب المشروع الاستعماري غير القانوني الذي يجرده الشعب

في ذلك للقرار 2334 (2016)، ويهدد قدرة الدولة الفلسطينية المقبلة على البقاء، وبالتالي يهدد احتمالات التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين. ويجب على إسرائيل أيضا أن تضع حدا لعمليات هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها، فضلا عن تشريد الأسر الفلسطينية.

ثانيا، يجب أن تتوقف جميع أعمال العنف ضد المدنيين. وتدين البرازيل العنف المتصل بالمستوطنين، والاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب قوات الأمن، فضلا عن أعمال الإرهاب، التي لا يمكن تبريرها أبدا. ويجب على السلطات الإسرائيلية توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين الفلسطينيين، على النحو الذي يقتضيه القانون الدولي، فضلا عن التحقيق مع مرتكبي أعمال العنف وتقديمهم إلى العدالة. ويجب على القادة من جميع الأطراف أن يعزوا الهدوء، وأن يتجنبوا نشر الخطاب التحريضي، وأن يرفعوا أصواتهم ضد الأعمال الرامية إلى التحريض على العنف.

ثالثا، وعلى نفس القدر من الأهمية بالنسبة للسلام، تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني، واستعادة أمله في مستقبل أفضل. وقد يسهم النمو الاقتصادي أيضا في المصالحة فيما بين الفلسطينيين، التي تشكل أيضا خطوة حاسمة نحو تحقيق الاستقرار واستئناف حوار حقيقي.

كما ينبغي عدم نسيان اللاجئين الفلسطينيين. ونقر بأهمية تقديم دعم متزايد ومستدام ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأدت الأونروا، منذ إنشائها، دورا حاسما في تقديم الإغاثة والمساعدة لملايين الأشخاص. إن عمل الوكالة أساسي لصون الاستقرار في المنطقة.

في الختام، تؤكد البرازيل من جديد التزامها الطويل الأمد بالحل القائم على وجود دولتين، الذي تعيش في ظله فلسطين وإسرائيل جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود متفق عليها ومعترف بها دوليا، مع امتلاكهما لمقومات البقاء كاملة. ولذلك، نشجع جميع الأطراف على العمل بحسن نية وبإرادة سياسية متجددة للتخلص من حلقة العنف

الفصح المسيحي وعيد الفصح اليهودي، دعونا إلى الهدوء وأقصى درجات ضبط النفس (انظر S/PV.9290)، بينما كنا نتوقع إمكانية تكرار مشاهد العنف التي شوهدت خلال المناسبات الدينية في السنوات السابقة. ومما يؤسف له أن الحوادث المروعة، مثل الغارات داخل المسجد الأقصى في الحرم الشريف، قد أربكت بشدة فترة الاحتفالات الدينية، وأصابت المصلين بجراح وألحقت أضرارا بالمباني. ومرة أخرى، أثارت التوترات المتصاعدة إمكانية تصعيد العنف مع احتمال أن يؤدي إلى مواجهة مباشرة. وقد تعرض استقرار المنطقة بأسرها للخطر. ويساور البرازيل قلق بالغ كذلك إزاء إطلاق الصواريخ على المدنيين الإسرائيليين من قطاع غزة والأراضي اللبنانية.

ويشكل الوصول إلى المواقع الدينية عنصرا أساسيا من عناصر حرية الدين والمعتقد. إن احترام الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس أمر بالغ الأهمية، فضلا عن الحفاظ على وصاية المملكة الأردنية الهاشمية. وتدين البرازيل الإجراءات التي اتخذت في انتهاك للوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة، وتأسف لأن العديد من المصلين منعوا في نهاية المطاف من الاحتفال في سلام وأمن. ولا ينبغي تطبيع حقيقة أن الأعياد الدينية التي لها مثل هذه الأهمية بالنسبة للمسلمين واليهود والمسيحيين أصبحت فترة توتر دائم. كما لا ينبغي لنا أن نطبع الحالة العامة الراهنة التي تتسم باستمرار العنف والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما يكرر المنسق الخاص التأكيد في كثير من الأحيان، فإن إدارة هذا النزاع إلى ما لا نهاية ليس خيارا قابلا للتطبيق، ونحن نتفق مع ذلك. بل على العكس من ذلك، فإنه يبعدنا أكثر عن هدف السلام الدائم. وإذا لم تعالج المسائل الأساسية التي تحرك النزاع، فإن دورة العنف المكثفة هذه ستستمر.

وبعض العناصر حاسمة في هذا المقام. أولا، يجب على إسرائيل أن توقف فوراً جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويشكل التوسع المستمر للمستوطنات، بوصفه أحد العقوبات الرئيسية أمام السلام، انتهاكا صارخا للقانون الدولي، بما

بموجب القانون الدولي. وينبغي أن تتوقف، لأنها تشكل عقبة أمام السلام وتعوق آفاق الحل القائم على وجود دولتين. وندعو كلا الجانبين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وألا يدخرا جهدا في إيجاد سبل لتخفيف حدة الحالة، مع مراعاة أن انتشار العنف لن يفيد أحدا. إن الخطاب التحريضي والتحريض على العنف وخطاب الكراهية أمور غير مقبولة لأنها لا تولد سوى العنف، الذي لن يؤدي إلا إلى إلحاق الأذى بالمدنيين.

وتعزز تلك التطورات المثيرة للقلق دعوة كلا الطرفين، الإسرائيليين والفلسطينيين، إلى التقيد بالالتزامات التي تم التعهد بها في العقبة وشرم الشيخ وتنفيذها بحسن نية. وتمثل كل خطوة نحو تدابير بناء الثقة فرصة لهما لفتح الأفق السياسي غير الواضح حاليا.

وتشكل التوترات والعنف المتصاعدان في الأماكن المقدسة وحولها مدعاة للقلق، مما يكشف عن تعقيدات الحالة ويؤكد عليها. يجب أن تكون أماكن العبادة للشعائر الدينية الآمنة والسلمية والكرامة. ويجب على قادة الطوائف السياسية والدينية من جميع الأطراف أن يرفضوا التحريض والاستفزازات. ومع ذلك، يسرنا أن نلاحظ أن عددا قياسيا من المصلين المسلمين بلغ 1,5 مليون شخص زاروا المسجد الأقصى طوال شهر رمضان المبارك لممارسة حقوقهم.

إن التعايش السلمي بين المسلمين واليهود والمسيحيين واحترام التنوع الديني والتسامح تجاه مختلف الأديان والمعتقدات هي قيم أساسية يجب الحفاظ عليها بكل ما أوتينا من قدرة. فهي في صميم الجهود الرامية إلى تعزيز التفاهم والتماسك الاجتماعي وأفضل ترياق ضد العنف والنزاع في أي مكان، ولا سيما في الشرق الأوسط. وهذا يؤكد الأهمية الحاسمة للحفاظ على الوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة، ونشيد بالدور الخاص لوصاية المملكة الأردنية الهاشمية.

واسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن تأييد ألبانيا الكامل للحاجة الملحة إلى استعادة أفق سياسي لحل عادل وتفاوضي يقوم على وجود دولتين داخل حدود عام 1967، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك. ولا نرى بديلا عن السلام الشامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

المفرغة هذه. وينبغي أن يسلكوا طريق الحوار، وأن يعملوا معا بطريقة بناءة نحو السلام الدائم المستدام.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص على إحاطته.

نشعر بقلق عميق لأننا إذ نجتمع هنا كل شهر، نلاحظ مرارا وتكرارا أن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال يشوبها عنف لا نهاية له مع العواقب المؤسفة التي شهدناها مرات عديدة. إنه أمر خطير وغير مستدام ويؤدي إلى طريق مسدود.

وإذ يجتمع الإسرائيليون للاحتفال بـ "يوم الاستقلال"، نكرر إدانتنا القوية وغير المتحيزة للهجمات الإرهابية في إسرائيل. لقد لقي 19 شخصا مصرعهم هذا العام في هذه الهجمات، من بينهم أربعة أطفال ومواطنون أوروبيون. إن الاستهداف المتعمد للمدنيين الأبرياء بهجمات صاروخية عشوائية من غزة ولبنان وسورية، أو أعمال أخرى مثل تلك التي ارتكبت بالأمس في القدس عندما صدمت سيارة مارة بالقرب من سوق مزدحمة، أمر غير مقبول وغير مبرر وينبغي أن يدينه الجميع. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر على الإطلاق للأعمال الإرهابية، ونحن نؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن النفس من خلال الرد المتناسب.

ومما يؤسف له أن استمرار الحالة المتوترة على أرض الواقع أسفر عن ارتفاع مثير للقلق في عدد المدنيين الفلسطينيين الذين فقدوا أرواحهم - 90 منذ بداية هذا العام - بمن فيهم نساء وأطفال أبرياء. ونشجب العنف العشوائي الذي يمارسه المستوطنون الإسرائيليون ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك تدمير المنازل والممتلكات. وينبغي التحقيق في الأعمال غير القانونية ومحاسبة مرتكبيها. وندعو إلى التنفيذ الكامل للقانون الدولي الإنساني وإلى حماية المدنيين وممتلكاتهم في جميع الظروف.

ونكرر تأكيد موقفنا بأن الإجراءات الانفرادية تزيد من تباعد الطرفين وتقوض الثقة بينهما، التي تعاني بالفعل من نقص شديد. وفي ذلك الصدد، نذكر بموقفنا المبدئي بأن المستوطنات غير قانونية

مما أدى إلى زعزعة السلام والهدوء في شهر رمضان وإثارة توترات جديدة. وتدين الصين جميع أعمال العنف ضد المدنيين وتدعو جميع الأطراف إلى ممارسة الهدوء وضبط النفس ووضع حد لجميع البيانات والأعمال المتطرفة والاستفزازية. إن فلسطين وإسرائيل جارتان لا يمكن إبعاد إحداها عن الأخرى. ولا يمكن أن يستند أمن أحد الطرفين إلى انعدام الأمن لدى الطرف الآخر. وبغية كسر حلقة العنف بشكل أساسي وإقامة سلام دائم، يجب أن نولي اهتماما متساويا للشواغل الأمنية المشروعة لكلا الجانبين وأن نشجع كلاهما على تحقيق الأمن المشترك من خلال الحوار والتفاوض.

ثانياً، يجب أن نوقف الإجراءات الانفرادية لتغيير الوضع الراهن وأن ندعم بجدية سيادة القانون الدولي. النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة غير قانوني. ومنذ بداية هذا العام، واصلت إسرائيل اتخاذ إجراءات من جانب واحد بشأن الموافقة على عمليات العودة، وإضفاء الشرعية على المستوطنات، وبناء مستوطنات جديدة، وبالتالي التعدي على الأراضي والموارد الفلسطينية وتقليص الحيز المعيشي للشعب الفلسطيني وجعل قيام دولة فلسطينية متصلة الأراضي ومستقلة وذات سيادة أبعد مثالا. ونحث إسرائيل على الامتنثال لمتطلبات القرار 2334 (2016) ووقف جميع الأنشطة الاستيطانية بشكل فعال. ونلاحظ أيضاً أن التدابير الانفرادية لتغيير الوضع الراهن للقدس لاغية وباطلة. وتدعو الصين إلى الاحترام الجاد للوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة في القدس ووصاية الأردن عليها.

ثالثاً، يجب علينا حماية سبل عيش الناس وتعزيز التنمية الاقتصادية في فلسطين. وقد أدى الاحتلال المطول والاضطراب المتكرر إلى تقييد شديد لقدرة الاقتصاد الفلسطيني على البقاء، مما أدى إلى استمرار تدهور حالة الشعب الفلسطيني. وينبغي لإسرائيل أن توقف وترفع القيود غير المعقولة المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، وكذلك على استخدام الأراضي في الأراضي المحتلة، وأن تهنيء الظروف المؤاتية لتنمية المجتمعات الفلسطينية في الضفة الغربية، وأن ترفع الحصار المفروض على قطاع غزة في أقرب وقت

إنه يعني إسرائيل آمنة ومأمونة وفلسطين مستقلة وديمقراطية وتملك مقومات البقاء. ولم يحدث قط ولا نعتقد أنه سيكون هناك أبداً بديل للمصالحة من خلال الحوار البناء والتفاهم المتبادل. ومن شأن التوصل إلى حل يقوم على دولتين لشعبين، مع الاعتراف المتبادل والقدس عاصمة مشتركة، أن يكفل للجانبين، الإسرائيليين والفلسطينيين، العيش كجيران في أمان وأمن والتمتع بالحرية والكرامة والعدالة.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): يشرفني أن أشارك في هذه الجلسة بصفتي ممثلاً للسيد كين غانغ، مستشار الدولة ووزير خارجية الصين.

أود أن أبدأ بشكر وزير الخارجية لافروف على ترؤسه هذه الجلسة.

كما أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته الإعلامية. وأرحب بحضور معالي السيد المالكي، وزير خارجية فلسطين، في جلسة اليوم. لقد كشفت سلسلة التساؤلات التي أثارها في بيانه عن جوهر التسوية المراوغة للقضية الفلسطينية التي طال أمدها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوليها أهمية كبيرة وأن يفكر فيها بجدية.

وقد احتل المسلمون في جميع أنحاء العالم للتو بعيد الفطر. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بخالص تحياتي إلى العديد من أصدقائنا وإخواننا وأخواتنا المسلمين الذين يحتفلون بهذا العيد. ومما يؤسف له أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة شابها التوتر في العالم أجمع خلال شهر رمضان في السنوات القليلة الماضية. واشتد العنف في الضفة الغربية، مع توترات متكررة في القدس الشرقية وغزة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يآلف حدوث ذلك أو أن يدعه يحدث دون رادع. وعوضاً عن ذلك، يجب أن نزيد الاستثمار في تشجيع التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية بأكبر قدر من الإلحاح. أولاً، يجب أن نرفض العنف والتحريض وأن نسعى إلى تحقيق الأمن المشترك. وخلال الشهر الماضي، اقتحمت القوات والشرطة الإسرائيلية المسجد الأقصى مراراً، وضربت المسلمين وأخرجتهم منه،

التصعيد، ما قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأسرها وخارجها. وهو يتطلب اهتمامنا العاجل والفوري. وتعرب كازاخستان عن القلق المشترك إزاء استمرار توسيع المستوطنات في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتدعو كازاخستان الأطراف المعنية إلى الامتناع عن أي عمل يمكن أن يقوض النهوض بحل الدولتين. وناشد جميع الزعماء السياسيين والمجتمعيين والدينيين ألا يدخروا جهداً لإنهاء الأعمال القتالية المتصاعدة.

وفي ضوء ما تقدم، تقترح كازاخستان العودة إلى الحوار بين جميع أطراف النزاع، مشفوعة بتدابير جديدة لبناء الثقة وتحسين الحالة الإنسانية في غزة. وذلك أمر أساسي لأن غزة تظل جزءاً لا يتجزأ من الحل القائم على وجود دولتين، تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وبالنظر إلى أن إسرائيل وفلسطين عضوان في المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، فإننا ندعوها إلى استخدام آليات التعاون المتعددة الأطراف لتلك المنظمة للتقريب بين مواقف بلديهما.

وتؤكد كازاخستان مجدداً الحاجة الملحة إلى دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في دورها الحاسم الأهمية المتمثل في التخفيف من تدهور الحالة في غزة وتعزيز التنمية الطويلة الأجل للمنطقة. إن الحالة الراهنة التي نشهدها اليوم هي حالة من تفاقم الفقر والبطالة والتراجع الاقتصادي المزمن، مما سيؤجج المزيد من الصراع. ولا بد من عكس اتجاه تدهور الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتتمثل سياسة كازاخستان الطويلة الأمد في تأييد إقامة دولة فلسطين مستقلة تتعايش بسلام مع إسرائيل داخل حدود عام 1967. ونشارك الآخرين في تعزيز حل الدولتين باعتباره الخيار الوحيد القابل للتطبيق لإحلال السلام الدائم.

وكازاخستان على استعداد للانضمام إلى كل جهد للوساطة، بغية ضمان أن تتمكن كل من إسرائيل وفلسطين من العيش في سلام وأمن وتقدم ورخاء - وهما الهدفان العزيزان لكلا الشعبين منذ أمد بعيد.

ممكن. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يقدم المساعدة إلى فلسطين من خلال قنوات متعددة من أجل مساعدة فلسطين على التخفيف من أزمته المالية وضمان توفير الخدمات العامة. وستواصل الصين بذل كل ما في وسعها لتقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية لفلسطين وزيادة دعمها لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

رابعا، يجب أن نتمسك بحل الدولتين وأن نشجع استئناف محادثات السلام. لقد أثبتت الحقائق مرارا وتكرارا أنه من الصعب الحفاظ على الإدارة المجزأة للأزمات، وهي لا يمكن أن تكون بديلا لحل شامل وعادل. ومنذ وقت غير بعيد، استأنفت المملكة العربية السعودية وإيران العلاقات الدبلوماسية من خلال الحوار، وضربتا مثالا لحل الخلافات من خلال الحوار. ويجري أيضا اتخاذ خطوات إيجابية نحو الحوار والمصالحة فيما يتعلق بمسائل أخرى في الشرق الأوسط. فلا يفوت الأوان أبداً لفعل الصواب. وأجرى عضو مجلس الدولة ووزير الخارجية تشين قانغ مؤخرا مكالمات هاتفية منفصلة مع وزير الخارجية الفلسطيني والإسرائيلي. ونقل أن الصين تشجع إسرائيل وفلسطين على إبداء الشجاعة السياسية واتخاذ خطوات لاستئناف محادثات السلام على أساس حل الدولتين. والصين مستعدة لتيسير هذه المساعي. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يكتف بالتسويق وأن يتخذ خطوات جوهرية وأن يبذل جهودا حثيثة لتشجيع استئناف المحادثات الفلسطينية - الإسرائيلية وتنفيذ حل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا العودة إلى القاعة هذه. نشيد بالرئاسة الروسية لاستضافتها هذه المناقشة بشأن الشرق الأوسط. ونقر اليوم أيضا بالإسهام الهام للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد فينسلاف، ونشكره على جهوده الدؤوبة.

ونرد تحذيرات المجتمع الدولي من أن الدورة الحالية للنزاع في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، تبعث على القلق الشديد. وينطوي النزاع على احتمال حدوث مزيد من

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد بينالفير بورتال (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً أذربيجان، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والسنغال، بصفتها رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

نرحب بالاتفاق الثلاثي المشترك الذي توصلت إليه المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الصين الشعبية، والذي أعادت بموجبه المملكة العربية السعودية وإيران العلاقات الدبلوماسية وأعدتا فتح السفارات. نأمل أن تسهم هذه الخطوة في تحقيق الاستقرار والأمن الإقليميين.

وبالنظر إلى الحالة في الشرق الأوسط خلال الربع الأخير يتناقص ذلك التطور الإيجابي مع التطورات المؤسفة، حيث تصاعد العنف خلال شهر رمضان بسبب التوغل الإسرائيلي في المسجد الأقصى والهجمات على المصلين، التي تعد انتهاكات صارخة للمعايير الدولية وتهز المشاعر الدينية للفلسطينيين. وقد حدث ذلك في سياق أصبح فيه العنف والاعتقال والاحتجاز والسجن وانتهاكات حقوق الإنسان وقتل المدنيين الفلسطينيين أحداثاً يومية في الأراضي المحتلة. كما يعاني الشعب الفلسطيني من ممارسات الفصل العنصري الإسرائيلية على أراضيه.

إننا نرفض العدوان العسكري الإسرائيلي والاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، فضلاً عن سياسة الضم الإسرائيلية وممارساتها الاستعمارية غير القانونية، بما في ذلك الهدم المستمر للمنازل وغيرها من الممتلكات والتشريد القسري للأسر الفلسطينية وبناء المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها.

ولا يزال الحصار المفروض على قطاع غزة مستمراً علاوة على الخطط التي وضعت مؤخراً لضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

خلافاً للفكرة التي حاول البعض فرضها في سياق الجهود الرامية إلى إعادة كتابة التاريخ، فإن الولايات المتحدة مسؤولة عن عرقلة عمل مجلس الأمن للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي

- الفلسطيني مراراً وتكراراً وكفلت أيضاً إفلات إسرائيل من العقاب واستمرار سياستها العدوانية وعدم رغبتها في التوصل إلى اتفاق سلام يسمح بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في إطار حدود ما قبل عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية ومن شأنه أيضاً أن يكفل حق العودة للاجئين. ما دامت هذه الحالة مستمرة، سنواصل إدانتنا للقرارات الانفرادية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة ممثلية دبلوماسية لها في تلك المدينة وانتهاك وضعها التاريخي والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري بوصفها انتهاكات جسيمة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولا بد من التوقف عن سياسة الكيل بمكيالين والانتقائية وعدم الاتساق والتلاعب السياسي لأنها تقوض السلم والأمن الدوليين وتلحق الضرر بولاية مجلس الأمن. ونجدد مطالبتنا بانسحاب إسرائيل انسحاباً كاملاً وغير مشروط من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة. ونطالب بوقف التدخل الخارجي في سوريا والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية مع دعمنا للسعي إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي للحالة التي يجري فرضها على الدولة العربية الشقيقة.

ونشدد على تأييدنا لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ولحقّ الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. كما نكرر رفضنا للانسحاب الانفرادي للولايات المتحدة من خطة العمل. ونطالب بالإنهاء الفوري وغير المشروط للتدابير العشوائية الانفرادية غير القانونية التي فرضتها الولايات المتحدة على دول ذات سيادة في الشرق الأوسط.

سنواصل تأييد انضمام دولة فلسطين إلى الأمم المتحدة بصفتها عضواً كاملاً العضوية. ونؤيد دعوة رئيسها إلى عقد مؤتمر دولي للسلام.

إن من الملح الاستجابة للمطالب التاريخية للأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية لصالح القضية العادلة للشعب الفلسطيني. ونتوقع أن يفي مجلس الأمن بولايته في هذا الصدد.

وانطلاقاً من الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس سيستمر الأردن في القيام بدوره كاملاً في حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها.

ونؤكد مرة أخرى في هذا السياق أن المسجد الأقصى المبارك، الحرم القدسي الشريف بكامل مساحته البالغة 144 ألف متر مربع هو مكان عبادة خالصة للمسلمين وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف وشؤون المقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة بإدارة شؤون الحرم القدسي وتنظيم الدخول إليه.

سيستمر الأردن أيضاً في التعاون مع جميع الأشقاء والشركاء من أجل وقف التدهور ووقف العنف وأسبابه وإيجاد أفق سياسي لتحقيق السلام العادل والشامل والدائم على أساس حل الدولتين. فهذا السلام خيار استراتيجي أردني وفلسطيني وعربي، ضرورة إقليمية ودولية، والعمل من أجله مسؤولية مشتركة.

وفي هذا السياق يؤكد الأردن ضرورة الالتزام الكامل بمخرجات اجتماعي العقبة وشرم الشيخ اللذين أسفرا عن عدة التزامات في مقدمتها احترام الاتفاقيات الموقعة والعمل على وقف الإجراءات الأحادية ووقف العنف واحترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة الأقصى.

السيد محمود (مصر): السيد الرئيس، معالي السيد الوزير، سيرغي لافروف وزير خارجية جمهورية روسيا الاتحادية.

أود في البداية أن أعرب لكم عن كل التهئة على تولي رئاسة أعمال المجلس خلال الشهر الجاري، وأعرب كذلك عن تقدير مصر لعقد الجلسة على المستوى الوزاري في ظل الموقف الروسي التاريخي الداعم للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما أرحب بمشاركة معالي السيد الوزير خليفة شاهين المرر وزير الدولة بوزارة الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات العربية الشقيقة

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله على وجه الاستعجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد حمود (الأردن): السيد الرئيس، اسمحو لي بداية، أن أهنيكم على تولي وفد الاتحاد الروسي للرئاسة الدورية لمجلس الأمن متمنياً لكم التوفيق في تيسير أعمال المجلس لهذا الشهر. كما أرحب بمعالي خارجية الاتحاد الروسي، السيد سيرغي لافروف، وبمعالي وزيرة خارجية دولة فلسطين، الدكتور رياض المالكي هنا في نيويورك، وأشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد تور فينسلاند على إحاطته للمجلس.

تؤكد المملكة الأردنية الهاشمية على ضرورة تكاتف الجهود الإقليمية والدولية لوقف التدهور الذي تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة وتحقيق التهئة عبر وقف الإجراءات التي تحول دونها، تمهيدا لإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة لتحقيق السلام العادل والدائم على أساس حل الدولتين.

إن تحقيق هذا السلام وفق قرارات الشرعية الدولية ومجلسكم الكريم، وبما يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل يمثل أساسا لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

وتتطلب حماية حق كل شعوب المنطقة في الأمن والسلام والاستقرار وقف كل الإجراءات الإسرائيلية الأحادية التي تقوض حل الدولتين وفي مقدمتها الاستيطان ومصادرة الأراضي وتهجير الفلسطينيين قسريا من منازلهم.

ولا بد أيضا السيد الرئيس، من احترام الوضع القانوني والتاريخي القائم في المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس ووقف كل الممارسات التي تهدده.

الوصول لأماكن العبادة، سواء للمسلمين أو المسيحيين، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والوضع القائم بالأماكن المقدسة والوصاية الأردنية الهاشمية. تؤكد الأوضاع الحالية ما سبق أن حذرت منه مصر مراراً وتكراراً بأن استمرار الانتهاكات الحالية ينذر بالدخول في دائرة مفرغة من العنف يدفع ثمنها المدنيون الأبرياء. ولكي نتجنب استمرار الوضع الحالي والحفاظ على فرص تطبيق حل الدولتين وتحقيق السلام، تدعو مصر للقيام بالخطوات التالية:

أولاً، تنفيذ ما تم التوافق عليه في اجتماعي العقبة وشرم الشيخ، خاصة فيما يتعلق بوقف كافة الإجراءات الأحادية المتمثلة في التوسع الاستيطاني؛ ووقف أعمال العنف ضد المدنيين سواء من قبل القوات الإسرائيلية أو المستوطنين؛ وإيقاف سياسة هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية وعمليات الاعتقال واقتحام المدن الفلسطينية.

ثانياً، عدم المساس بالوضع القانوني والتاريخي القائم بالأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية، واحترام وصاية المملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة.

ثالثاً، توفير الحماية الدولية الواجبة للشعب الفلسطيني الشقيق، وتحقيق المساواة في الانتهاكات التي يتعرض لها.

يسهم تنفيذ الخطوات السابقة دون شك في تهدئة الأوضاع على المدى القصير ووقف دائرة العنف الحالية، خاصة إذا تزامن ذلك مع رفع الحصار المفروض على قطاع غزة وتقديم الدعم لوكالة الأونروا. أما على المدى المتوسط، فتوجد حاجة ماسة للتعامل مع جذور الصراع وعدم الاكتفاء بإدارته من خلال العمل على إعادة إحياء مفاوضات السلام بين الجانبين عبر تفعيل دور الرابعية الدولية واستئناف اجتماعاتها في أقرب فرصة ممكنة وفقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها.

وفي الختام، تؤكد مصر دعمها الثابت للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وعلى رأسها حقه في تقرير المصير واستقلال دولته على خطوط الرابع من حزيران/يونيه عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية.

ومعالي السيد الدكتور رياض المالكي وزير خارجية فلسطين الشقيقة في أعمال الجلسة.

أتوجه بالشكر للإحاطة المقدمة من السيد تور فينسلاند المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. كما أعرب عن تضامن مصر مع بيانات المجموعتين العربية والإسلامية وحركة عدم الانحياز.

تصاعدت حدة التوترات في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال الأسابيع الماضية نتيجة استمرار الانتهاكات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة عبر التوسع الاستيطاني وهدم المنازل والمنشآت الفلسطينية ومواصلة اقتحام المدن الفلسطينية واستمرار عمليات القتل التي ترتكبها قوات الاحتلال والمستوطنون ضد المدنيين العزل بما في ذلك الأطفال، حيث وصل عدد الشهداء الفلسطينيين منذ بداية العام الحالي إلى نحو 98 شهيداً حتى الآن، وهي الممارسات التي أدانتها وزارة الخارجية المصرية في أكثر من بيان خلال الفترة الماضية.

وإزاء استمرار هذا الوضع المتوتر، فقد حرصت مصر بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة الأردنية الهاشمية على عقد اجتماعي العقبة وشرم الشيخ في شهري شباط/فبراير وأذار/مارس الماضيين، بمشاركة كل من فلسطين وإسرائيل، من أجل محاولة احتواء الوضع والعمل على تهدئة وضبط النفس حقناً لدماء الأبرياء، حيث تم الاتفاق خلال الاجتماعين على جملة من التوصيات كان من أبرزها وقف الإجراءات الأحادية، خاصة في مجال الاستيطان، واحترام الوضع القائم والوصاية الأردنية الهاشمية في الأماكن المقدسة.

وبالرغم مما تم التوافق عليه في اجتماعي العقبة وشرم الشيخ، إلا أن الأوضاع لم تهدأ على الأرض نتيجة عدم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، حيث لم تسلم الأماكن المقدسة في مدينة القدس المحتلة خلال الأسابيع الماضية من الانتهاكات الإسرائيلية في ظل تزامن الاحتفال بالأعياد الدينية للأديان السماوية الثلاثة. فقد استمر اقتحام الجماعات اليهودية المتشددة تحت حماية قوات الاحتلال للحرم الشريف، والاعتداء على المصلين من قبل قوات الاحتلال، بجانب تقييد حرية

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة مراد (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، أود أن أستمحكم عذراً، سيدي الرئيس، لأنني قد أتجاوز الحد الزمني البالغ ثلاث دقائق نظراً لأن هذا بيان جماعي.

(تكلمت بالعربية)

أود بداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، وأن أعرب عن التقدير للإحاطة التي أدلى بها المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وأدلي بهذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء بالمجموعة العربية في نيويورك.

تكررت دعوات أعضاء المجلس في الشهر المنصرم إلى التهدئة في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام وفي القدس بشكل خاص، وذلك مع تزامن أعياد الأديان السماوية الثلاثة. غير أن السلطة القائمة بالاحتلال تجاهلت هذه النداءات ومارست أسوأ أنواع العنف بحق الفلسطينيين، مسيحيين ومسلمين، كما حدث من حقهم بممارسة شعائهم الدينية بمناسبة عيد الفصح وشهر رمضان، تحديداً في كنيسة القيامة والمسجد الأقصى. تدين المجموعة العربية بأشد العبارات العنف الممارس من قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق المصلين خلال هذا الشهر، والذي يُعد استكمالاً لحلقة العنف الدموي الممارس بصورة منهجية ضد الفلسطينيين، سيما منذ بدء هذا العام والعام المنصرم. وكذلك تدين المجموعة اقتحام المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين وعزلهم واعتقال المئات منهم. إن هذه الأعمال غير المسؤولة في الأماكن المقدسة تستفز المشاعر الدينية لملايين المسلمين حول العالم، خاصة خلال شهر رمضان المبارك.

تشدد المجموعة، في هذا الصدد، على ضرورة احترام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف، بما يشمل احترام مكانة الحرم القدسي

الشريف بمساحته البالغة 144 دونماً، كمكان عبادة خالص للمسلمين، واحترام دور إدارة أوقاف القدس وشؤون الأقصى المبارك الأردنية بصفتها الجهة الوحيدة المخولة بإدارة شؤون الحرم القدسي بكامل مساحته وتنظيم الدخول إليه. كما تشدد على حق دولة فلسطين بالسيادة على مدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، ومقدساتها وأنه ليس لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، أي حق أو سيادة على مدينة القدس المحتلة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

تتمن المجموعة العربية مواقف الدول التي عبرت عن رفض وإدانة الاقتحام الإسرائيلي الاستفزازي والعنواني للمسجد الأقصى المبارك والتي أكدت مواقفها الراضية لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم. وتجدد المجموعة أيضاً تأكيداً على ضرورة مواصلة الجهود والمسااعي الرامية لحماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها، والدفاع عنها في وجه محاولات الاحتلال المرفوضة والمدانة لتغيير ديمغرافيتها وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، والوضع القانوني والتاريخي القائم فيها. وتدين المجموعة العربية التوجهات المتطرفة التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية الجديدة، في انتهاك صارخ لالتزاماتها كافة بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، والتي أدت إلى حالة من الاحتقان والتوتر البالغ في الأرض الفلسطينية المحتلة.

حيث تستهدف إسرائيل المدنيين الفلسطينيين وتقتل أطفالهم وشبابهم ونساءهم وشيوخهم في مدنهم وقراهم وشوارعهم، وتقتحم بيوتهم ومدارسهم وأماكن عملهم، وتستهدف بشكل متعمد الطواقم الصحية والصحفية، عدا عن هجمات المستوطنين المتطرفين والتوسع الاستعماري والخطابات التحريضية والعنصرية التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية، ضاربة بعرض الحائط كافة القيم الإنسانية والقانونية، دون حساب أو عقاب، وفي تحد للموقف الدولي إزاء احتلالها وانتهاكاتها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وبذلك فإن المجموعة العربية تطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته وتنفيذ قراراته لوقف جميع الخطوات الأحادية غير الشرعية الاستفزازية التصعيدية، والانتهاكات التي تواصل إسرائيل ارتكابها بلا

وجود الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين، والآثار المترتبة على هذا الوجود، نظرا لانتهاكه لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونحث الدول الأعضاء وجميع الدول المتمسكة بقيم العدالة ومبادئ القانون الدولي على مساندة دولة فلسطين في مساعيها هذا، من خلال تقديم مرافعات قانونية خطية للمحكمة حتى تاريخ 25 تموز/يوليه 2023، ومرافعات أخرى شفوية وفق إعلان المحكمة. كما نحث المحكمة الجنائية الدولية على إنجاز التحقيق الجنائي، ومساءلة ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها وترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل.

وتتمن المجموعة العربية الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، في إطار الوصاية الهاشمية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية. وتتمن دور لجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية، وتتمن الجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة لها. وكذلك توجه التقدير للجهود التي تبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، برئاسة فخامة الرئيس عبد المجيد تبون، دعما للقضية الفلسطينية من خلال المواقف السياسية التاريخية والدعم المالي المستمر لموازنة دولة فلسطين. وتوجه التقدير للمملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، لما تقدمه من دعم للأوقاف الإسلامية بمدينة القدس. وتوجه التقدير لجمهورية مصر العربية، بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، لدورها التاريخي في دعم القضية الفلسطينية. وكذلك توجه التقدير لكل الجهود العربية الهادفة للحفاظ على مدينة القدس، عاصمة دولة فلسطين، وهويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ومقدساتها وتراثها الثقافي والإنساني، ودعم مؤسساتها في مواجهة سياسات الاستيطان والتهويد. وكذلك الشكر والتقدير للدول المحتضنة لللاجئين الفلسطينيين، ومنهم لبنان.

ختاما، تشدد المجموعة العربية على أن القضية الفلسطينية هي القضية العربية المحورية، وأن استمرارها بندا أساسيا على جدول أعمال

هواة من أجل بناء وتوسيع مستوطناتها غير الشرعية، وقتلها للأبرياء واجتياحها المتكرر للمدن والقرى الفلسطينية، ومصادرة الأراضي والممتلكات، وهدم المنازل والمباني الفلسطينية، وتشريد السكان الأصليين، بما في ذلك في مدينة القدس الشريف، وما صاحبها من انتهاك صارخ لحرمة المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي والمجموعات الاستيطانية المتطرفة.

وفي ظل تواصل هذا العدوان، تطالب المجموعة العربية بتوفير حماية دولية عاجلة للشعب الفلسطيني وفقا لمقترحات الأمين العام للأمم المتحدة التي رحبت بها الجمعية العامة، خاصة في ظل تصاعد العدوان الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني.

كما تدين المجموعة العربية سياسة الاعتقال التعسفي الإسرائيلي، والحرمان من العلاج والإهمال الطبي المتعمد القاتل للأسرى. وتعبّر عن دعمها لنضال الأسرى لتحقيق حريتهم، وضرورة ضمان التزام حكومة الاحتلال بتطبيق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والضغط عليها للإفراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين وجثامين الشهداء، ووقف سياسة الإبعاد والإقامة الجبرية، والحبس المنزلي وغيرها. وتطالب المجتمع الدولي والدول الأعضاء في مجلس الأمن بإدانة جميع أعمال العنف الممارسة من قبل سلطة الاحتلال الإسرائيلي والمجموعات الاستيطانية المتطرفة ضد المدنيين الفلسطينيين، والمساءلة عن جميع هذه الممارسات التي تستهدفهم.

لن يتحقق السلام العادل والشامل والأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط إلا بعد أن ينال الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، وانتهاء الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري غير القانوني، واستقلال دولة فلسطين كاملة السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس. لذا، نطالب دول العالم بالتضامن مع نضال الشعب الفلسطيني والانتصار لقضيته العادلة، والاعتراف بدولة فلسطين ومنحها حقها بالعضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وهنا نرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 247/77 والقاضي بطلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية حول ماهية

استمرار خطوط التواصل مفتوحة مع الأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو السبيل الأمثل لحل المشاكل والحفاظ على الهدوء والاستقرار.

وينبئ لبنان من جهة أخرى أن التوترات على الخط الأزرق ناتجة عن انتهاكات إسرائيل المستمرة لهذا الخط، بما في ذلك تشييدها مؤخرًا لجدار على شكل حرف T داخل الأراضي اللبنانية المحتلة مقابل بلدة علما الشعب. وعلى مجلس الأمن أن يدين هذه الانتهاكات.

بمناسبة الذكرى الخامسة والأربعين لتأسيس قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، يقدر لبنان عاليا الدور المهم الذي تؤديه القوة المؤقتة في إحلال السلام والأمن في جنوب لبنان ويعبر عن الامتنان للبلدان المساهمة بقوات فيها على التزامها المستمر بحفظ السلام. إن وجود القوة المؤقتة ودورها في التهدئة والحد من التوتر ضروريان للحفاظ على الاستقرار ومنع سوء التقدير أو التصعيد على طول الخط الأزرق. ولمراقبة الالتزام بتنفيذ القرار 1701 (2006). ويؤكد لبنان من جديد أهمية تنسيق أنشطة القوة المؤقتة مع الحكومة اللبنانية على النحو المنصوص عليه في القرار 1701 (2006).

الرئيس (تكلم بالروسية): مرة أخرى، أود أن أذكر بالدعوة التي وجهتها الرئاسة إلى جميع المتكلمين بأن يقرروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة، فيما نستمع باحترام إلى جميع الراغبين في الإسهام في مناقشة اليوم. أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، على عقد مناقشة مجلس الأمن المفتوحة اليوم بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأود أيضا أن أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته. إننا نتابع بقلق بالغ التطورات الأخيرة المحيطة بإسرائيل وفلسطين، بما في ذلك احتدام التوترات في الميدان. وننضم إلى المجتمع الدولي في حث جميع

مجلس الأمن منذ عام 1948، لهو دليل على الغبن اللاحق بالشعب الفلسطيني الذي آن له أن ينعم بالعيش في كنف دولته المستقلة.

يصادف 15 أيار/مايو من عام 2023 الذكرى الخامسة والسبعين للنكبة، التي تطال مأساتها المستمرة أجيالا متلاحقة، وتظهر عجز المجتمع الدولي حتى الآن عن إيجاد آلية فعالة لإنفاذ القرارات التي تصدر عن الأمم المتحدة. ما يشير إلى أننا لا نزال بعيدين عن تحقيق الآمال المعقودة على ميثاق الأمم المتحدة. فعلى الرغم من الجهود الدولية ومبادرات السلام المتعددة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فإن الأوضاع على الأرض تتردى بالنسبة للفلسطينيين بما في ذلك اللاجئين. والواقع المحجف للاحتلال لم يتغير، والحملات العدوانية الإسرائيلية مستمرة، والاستيطان يتوسع، بتجاهل كامل من إسرائيل للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وكذلك تجاهل من المجتمع الدولي. وهنا لا بد أن نؤكد على ضرورة استمرار توفير الدعم المالي والسياسي لأنزروا لحين تحقيق حل عادل ودائم لمحنة لاجئي فلسطين وفق القرار 194 (د-3) الذي ينص على حق العودة.

ونؤكد مجددا أن السبيل الوحيد لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ككل هو من خلال حل عادل وشامل على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وآخرها القرار 2334 (2016)، ومبادرة السلام العربية، واستقلال دولة فلسطين على حدود 4 حزيران/يونيه 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

وأود أن ألقى بيانا مقتضبا بصفتي الوطنية باسم حكومة لبنان.

يدين لبنان الاعتداءات التي نفذتها إسرائيل فجر الجمعة، 7 نيسان/أبريل، على مناطق في جنوب لبنان، والتي عرضت حياة المدنيين وسلامة الأراضي اللبنانية للخطر. ويعتبرها عملا عدوانيا فيه انتهاك صارخ لسيادة لبنان وتهديد للاستقرار الذي كان ينعم به الجنوب اللبناني وخرق فاضح لقرار مجلس الأمن 1701 (2006) وتهديد للسلام والأمن الدوليين.

ويجدد لبنان رفضه لاستعمال أراضي كمنصة لزراعة الاستقرار القائم، مع احتفاظه بحقه المشروع في الدفاع عن النفس. ويؤكد أن

المصلحة، بما في ذلك المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، إلى المساعدة في التفاوض على أفضل نتيجة دبلوماسية ممكنة. وكما أكد الأمين العام، فإن ثمة أهمية بالغة لتهذئة الحالة والتحريك نحو إعادة إرساء أفق سياسي. والبيانات الصادرة عن الدول الأعضاء الأوروبية والبيانات الرئاسية لمجلس الأمن والبيان المشترك الصادر عن اجتماع العقبة، كلها دعوات طيبة إلى التزام الهدوء. وإذا ما نُفذت الخطوات المحددة في العقبة، فقد تكون بداية مهمة لعكس الاتجاهات السلبية في الميدان. ونرحب أيضا بإقامة علاقات دبلوماسية مؤخرا بين إسرائيل وعدد من الدول العربية بغية تعزيز آفاق التوصل إلى تسوية شاملة في عملية السلام في الشرق الأوسط. وأخيرا، تؤكد الفلبين من جديد أهمية دعم الخطوات التي من شأنها توسيع مجال الحوارات والمفاوضات الهادفة وبناء الثقة والتفاهم والتعاون من أجل السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأشركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة وأشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

بينما نجتمع لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، يمر الصراع بين إسرائيل وفلسطين بمرحلة من أصعب المراحل في التاريخ. وقد أدت الانتهاكات للوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة وتدنيس حرمة الحرم الشريف والاقتحام الوحشي المتكرر لباحات المسجد الأقصى إلى تصعيد خطير للحالة، مما فجر دوامة من العنف. وتدين تركيا بأشد العبارات اقتحام قوات الأمن الإسرائيلية للمسجد الأقصى واعتقال العديد من المدنيين الفلسطينيين. إن تلك الهجمات ضد المصلين في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك غير مقبولة. وقد أجرينا محادثات مكثفة قبل شهر رمضان وأثناءه، وبخاصة مع نظرائنا الإسرائيليين على جميع المستويات. وحذرنا من مخاطر هذا التصعيد. وكنا نأمل أن تلقى تحذيرنا آذانا صاغية من البداية. والحالة في أجزاء أخرى من الأرض الفلسطينية المحتلة لا تقل إلحاحا. فلا تزال المستوطنات غير القانونية وعمليات الهدم والإجلاء مستمرة بلا هوادة. وبلغ عنف المستوطنين

الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن العنف والأعمال الاستفزازية بغية تجنب استمرار تصعيد الحالة ومن أجل إنهاء حلقة العنف المفرغة. نحن ندعم جميع الجهود الرامية إلى منع جميع أشكال العنف والإرهاب والتطرف العنيف.

وتسلم الفلبين بأن حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني هو مفتاح تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ولا يمكن أبدا حل النزاع بالعنف، بل من خلال الحوار الهادف والمفاوضات وفقا للقانون الدولي. وما زلنا نؤيد التنفيذ السلمي لجميع مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى حل النزاع في الشرق الأوسط. ونؤيد جميع الجهود الرامية إلى إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط المنصوص عليها في خارطة الطريق للسلام التي وضعتها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، بما في ذلك الخطوات الإيجابية التي يتعين اتخاذها فوراً لعكس الاتجاهات السلبية في الميدان، التي تعرض للخطر تحقيق حل الدولتين وفقا للقرار 2334 (2016). وما فتئت الفلبين تعرب عن تأييدها لإقامة دولة فلسطين، التي تعيش في سلام وأمن مع جيرانها. وفي ذلك الصدد، تؤكد الفلبين من جديد تأييدها لحل الدولتين. ونشيد بجهود وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للاستجابة الفورية، في ظل ظروف استثنائية، للاحتياجات الإنسانية للسكان المتضررين، بمن فيهم اللاجئين وغير اللاجئين على حد سواء، فضلا عن عشرات الآلاف من الأشخاص الذين التمسوا الأمان في مدارس الوكالة في غزة. وقد تم تجهيز ملاجئ الطوارئ التي حددتها الأونروا لاستضافة المشردين داخليا في أوقات النزاع. وعلينا أن نستمر في دعم عمل الوكالة من أجل حماية تقديم الخدمات الحيوية لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وتحث الفلبين الطرفين على مزيد من التركيز على بناء الثقة والاطمئنان. ونطلب منهما أيضا الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى المزيد من التحريض على العنف. ونشجع الطرفين على إبداء عزمهما بوضوح على السعي إلى تحقيق سلام عادل ودائم، لا يستفيد منه الشعبان فحسب، بل العالم بأسره بلا شك. وندعو جميع أصحاب

الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، على أساس رؤية وجود دولتين متساويتين ومستقلتين. وسيستمر دعم تركيا الثابت للشعب الفلسطيني في إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في العيش في دولته المستقلة ذات السيادة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد قواوي (الجزائر): السيد الرئيس، بداية أود التقدم بأحر التهاني لوفد الاتحاد الروسي على رئاسته لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل الجاري وإدارته المحكمة لأشغاله، متمنيا له المزيد من التوفيق فيما تبقى منه.

نجتمع اليوم ونحن على بعد أيام من الذكرى الخامسة والسبعين لنكبة الشعب الفلسطيني الذي جرد من أرضه وطرد منها مشتتا في جميع أصقاع العالم وهو يحمل معه حلم العودة وتأسيس الدولة الذي اعترفت به كل القرارات الأممية والمحافل الدولية، من غير أن تجد تلك القرارات طريقا لتصبح حقيقة على الأرض نتيجة تعنت القوة القائمة بالاحتلال وسياسة الأمر الواقع التي تنتهجها منذ عشرات السنين. حيث أصبح القتل والاعتقال جزءا من يوميات الفلسطينيين الذين كانوا ولا يزالون يرزحون تحت نير نظام فصل عنصري يجحد حقهم في الحرية والحياة وينتهك أبسط حقوق الإنسان. كيف لا وهو الذي كان ولا يزال يحرم الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين، من حقهم في العبادة والوصول إلى أماكنهم المقدسة. وقد شهدنا ذلك بداية الشهر الجاري، على غرار كل فترة أعياد، لتبقى سلطات الاحتلال، مثلما جرت عليه العادة، بعيدة عن أي مساءلة أو محاسبة.

وأجدد هنا إدانة الجزائر بأشد العبارات إقدام سلطة الاحتلال الإسرائيلية على اقتحام المسجد الأقصى الشريف والاعتداءات على المصلين والمعتصمين. وأكد على أن هذه الممارسات الإجرامية الوحشية تمثل تعديا سافرا على الأماكن المقدسة وانتهاكا صارخا لجميع القوانين والأعراف الدولية. وهذا الأمر، يجعلنا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أمام حتمية وضع الآليات اللازمة التي من شأنها توفير الحماية للفلسطينيين من خلال تفعيل قرار مجلس الأمن 904

مستويات غير مسبقة. ونتيجة لذلك، قُتل العديد من الفلسطينيين منذ بداية هذا العام. ونشاط المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء ذلك الاتجاه الخطير في الميدان، الذي يمكن أن تكون له عواقب وخيمة إذا ترك الأمر دون رادع.

لقد أكدت تركيا مرارا وتكرارا ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني ووضع حد لمحنة الشعب الفلسطيني. إن الأسباب التي تؤدي إلى استمرار الفشل في إيجاد حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية تتعارض مع المبادئ التأسيسية لهذه المنظمة. وإنهاء الاحتلال شرط أساسي وضروري للتوصل إلى حل دائم ومستدام للنزاع. ولا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في الشرق الأوسط من دون دولة فلسطين المستقلة ذات السيادة على أساس حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية. ولتحقيق ذلك الهدف، هناك حاجة ملحة إلى العودة إلى المسار السياسي وتسريع الجهود الرامية إلى تنشيط عملية السلام. وينبغي أيضا تقديم دعم كبير لقدرات الدولة الفلسطينية المالية والإدارية والأمنية. فلا يمكننا أن نتوقع أن تتحسن الحالة العامة ما لم تتحسن الظروف المعيشية والأمنية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما أثرت الزلازل القوية التي ضربت تركيا وسورية في 6 شباط/فبراير على لبنان وكان لها تأثير ضار على الظروف المعيشية الصعبة أصلا للاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان. وقد أظهرت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى مرة أخرى مدى أهمية دورها في تقديم المساعدة الطارئة في أوقات الأزمات. وعلى الرغم من القيود المالية، فقد سارعت الوكالة إلى التعبئة لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الإنعاش المبكر للاجئين الفلسطينيين. وندعو جميع البلدان إلى دعم عمل الوكالة الحاسم. ويجب ضمان الاستقرار المالي الطويل الأجل للوكالة حتى يمكن أن تستمر خدماتها المنقذة للحياة لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

وما زلنا نأمل أن يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون يوما ما من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وستواصل تركيا دعم جميع

التأكيد على أن مبادرة السلام العربية تبقى إحدى مرجعيات الحل السياسي للقضية الفلسطينية وتمثل موقفاً مشتركاً تم التأكيد عليه من خلال إعلان الجزائر المعتمد خلال القمة العربية.

إن صمت المجموعة الدولية المطبق إزاء معاناة الفلسطينيين وغض الطرف عن جرائم سلطات الاحتلال جعل هذه الأخيرة تتماهى في مخططاتها الرامية لتغيير الأوضاع على الأرض، ما يقوض كل فرصة للوصول إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية وفقاً للشرعية الدولية والقانون الدولي الذي أضى الاحتكام إلى أعلى هيئاته جريمة تستوجب العقاب الجماعي من سلطات الاحتلال.

كما نؤكد، على أن الحرم القدسي، بكل مساحته، يشكل مكان عبادة خالصاً للمسلمين، ونشدد على دور الوصاية الهاشمية في إدارة شؤونه وأن أي محاولة لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم، من خلال محاولة تقسيمه زمانياً ومكانياً، مرفوضة، وتشكل تهديداً لمستقبل القضية الفلسطينية وأمن المنطقة واستقرارها. ولذلك يتوجب العمل على إعادة إطلاق عملية السلام بمشاركة جميع الأطراف للوصول إلى حل دائم للقضية الفلسطينية يمكن الشعب الفلسطيني من التمتع بجميع حقوقه غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (تكلم بالروسية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين مدرجين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعترض، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00

علقت الجلسة الساعة 13/10.

(1994) الذي يدعو صراحة إلى اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة، تشمل توفير وجود دولي أو أجنبي مؤقت. كما نؤكد على ضرورة تفعيل جميع الآليات المتعددة الأطراف، الدولية والجهوية (الإقليمية)، التي تهدف إلى خدمة الفلسطينيين وتوفير الدعم والحماية لهم، والتي مع الأسف تبقى رهينة حسابات ضيقة ومزایدات سياسية لرؤساء البعض منها، على غرار تلك التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي. ويبقى الفلسطينيون هم الخاسر الأوحى والمتضرر الأكبر من هذه الأوضاع.

وانطلاقاً من دعمها الثابت للفلسطينيين وحرصها على وحدة صفهم حول المرجعيات المتعارف عليها دولياً وضرورة انخراطهم موحدين في أي عملية تفاوضية مستقبلية وفق رؤية مشتركة وواضحة، قامت الجزائر، وبإشراف شخصي ومباشر للسيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باستضافة جولات مصالحة ما بين الفصائل الفلسطينية والتي تكللت باعتماد إعلان الجزائر. كما تدعم الجزائر حصول فلسطين على العضوية الكاملة بالأمم المتحدة، كون السلطة الفلسطينية تتمتع بمقومات الدولة وأن انضمامها للأمم المتحدة سيرسخ بشكل نهائي ولا لبس فيه مبدأ حل الدولتين الذي يحظى بتوافق جميع مكونات المجموعة. وتؤكد الجزائر، مرة أخرى، موقفها الثابت ودعمها غير المشروط للشعب الفلسطيني الشقيق حتى ينال حقوقه غير القابلة للتصرف كاملة وعلى رأسها الحق في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشريف، مع إيجاد حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين. كما نود